الجمهورية اليمنية
جامعة المستقبل
كلية العلوم الإدارية و المالية

تقلبات أسعار الصرف
وآثارها على الواردات اليمنية

إعداد الطالبات/
رشا محمد مسعد الطلحي
حنين توفيق حمود القدسي
أمل يحيى يحيى الحبابي
ابتسام علي احمد الميل
ياسمين عبد الله احمد العطري

إشراف الدكتور/
د. محمد الصيادي

2022م



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ)

سورة التوبة، رقم الآية(105)

الإهـــــــــــــــــداء

إلى آبائنا الأعزاء

إلى أمهاتنا الغاليات

إلى إخواننا الأعزاء

إلى وطننا الغالي

الشكر والتقدير

يطيب لنا في هذا المقام وبعد هذا الجهد

وهذا العمل الدؤوب الذي وصلنا الليل بالنهار

من اجله ان نشكر الله عز وجل على منه و كرمه علينا

حتى اتممنا هذا العمل

واعترافاً بالفضل لأهله واتباعا لقولة صلى الله عليه وسلم

(من لم يشكر الناس لم يشكر الله)

فجزيل الشكر والتقدير الى الدكتور/

د. محمد الصيادي

وكل الكادر العامل في الكلية

وإلى كل من ساهم او ساعدنا في إنجاز وإتمام بحثنا هذا .

قائمة المحتويات

م	الموضوع	الصفحة
.1	الآية القرآنية	3
.2	الإهداء	4
.3	الشكر والتقدير	5
.4	**الفصل الأول: الإطار العام للبحث**	7
.5	المبحث الأول: خطة البحث وإجراءاته	8
.6	المبحث الثاني: الدراسات السابقة	16
.7	**الفصل الثاني: الإطار النظري للبحث**	19
.8	المبحث الأول: اسعار الصرف (تعريفها – أهميتها والعوامل المؤثرة فيها)	20
.9	المبحث الثاني: الواردات اليمنية والعوامل المؤثرة عليها	56
.10	**الفصل الثالث: الإطار العملي للبحث والدراسة الميدانية**	60
.11	وصف مجتمع البحث ومنهجيته	61
.12	مناقشة نتائج البحث	69
.13	**الفصل الرابع: عرض لأهم النتائج والتوصيات**	74
.14	النتائج	75
.15	التوصيات	77
.16	قائمة المراجع والمصادر	78
.17	الملاحق	80
.18	الاستبيانات	81

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

المبحث الأول: خطة البحث وإجراءاته

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

المبحث الأول: خطة البحث وإجراءاته

المقدمـــة:

سعر الصرف يعتبر من الاشياء الأساسية في الاقتصاد بكل فروعه ويهدف الى تحقيق النمو الاقتصادي وتقليل البطالة واستقرار الأسعار وزيادة الصادرات، والاقتصاد الجزئي القائم على تفسير السلوك الاقتصادي للفرد والمنشأة منتجين أو مستهلكين أو غيرهم، من خلال إتباع منهج (الربح – التكاليف)، للوصول إلى أعلى الأرباح بأقل التكاليف، والذي يعد بمثابة حجر الزاوية للاقتصاد الكلي ، وعلى الرغم من بساطة تعريف سعر الصرف الذي يعني "عملية إبدال عملة بعملة أخرى"، إلا إنه يترك آثاراً كبيرة، سواء سلبية أو إيجابية، على الاقتصاد عندما يتغير بالارتفاع أو الانخفاض، دون إرادة وتخطيط وتوجيه، والصعوبة تكمن في مدى تحقق متانة الاقتصاد للتأثير على العالم الخارجي وليس العكس، إذ كلما يكون الاقتصاد أقل متانةً سيكون العالم الخارجي هو المتحكم فيه عبر بوابة سعر الصرف، لان الاقتصاد غير المتين سيكون بحاجة للتعامل مع العالم الخارجي لتلبية حاجاته.

ويؤثر سعر الصرف على الاقتصاد في حالتين الارتفاع والانخفاض، وإن آثار الحالتين يمكن أن تكون ايجابية أو سلبية، وفي ظل العولمة وعدم وجود اقتصاد يتوفر فيه كل المنتجات أو لا تستطيع أنتاجها بالشكل الأكفأ والأنسب، ستلجأ حتى الدول صاحبة الاقتصادات المتينة إلى الاستيرادات وبالتأكيد إن استيرادها يكون أنسب عندما يكون سعر صرف عملتها أعلى مقارنة بالعملة الأجنبية، لان الكميات المستوردة في ظل ارتفاع سعر صرف عملة الدولة ستكون أكبر، بسبب انخفاض سعر صرف العملة الأجنبية (موفق، 1999، 18).

وبناء على ما سبق، فالبلد الذي يريد إن يبني اقتصاداً متيناً في هذا البناء كلما يكون سعر الصرف مرتفعاً يكون هو الأفضل لان ذلك سيؤدي إلى انخفاض استيراد مستلزمات التنمية الاقتصادية اللازم توفرها لبناء اقتصاد متين، وينبغي الأخذ بعين الاعتبار إذا كان هذا البلد منتجات يرغب بتصديرها للخارج، لان إذا كان لديه منتجات يرغب بتصديرها للخارج فلا

يستطيع تصديرها لأنه أسعارها أعلى من أسعار السلع الأجنبية بحكم ارتفاع أسعار الصرف(عبد الحق ، 2000، 7)

وقد مر الريال اليمني بأوقات عصيبة خلال السنوات الماضية وخاصة في ظل الحرب والنزاعات المسلحة وتسارعت وتيرة انهياره بمستويات غير مسبوقة في النصف الثاني من سبتمبر 2018 ً عندما وصل سعر الصرف ذروته 800 ريال/دولار في 30 سبتمبر و1 أكتوبر 2018 مقارنة بـــ 600 ريال/دولار في منتصف سبتمبر 2018،مرتفعا بحوالي 3.33 %خلال اسبوعين.

وبذلك بلغ معدل التغير التراكمي في سعر الصرف الموازي للدولار 3.272 %في نهاية سبتمبر 2018 مقارنة بقبل ً لدى المواطنين بكافة أطيافهم اغنياء ً شديدا الحرب. وولد هذا الانهيار هلعا وفقراء، وأغلقت المحلات التجارية الكبيرة أبوابها أمام التبادلات التجارية، وحدثت شحة شديدة في المشتقات النفطية.

واربكت التقلبات السريعة في سعر الصرف أصحاب الأعمال والتجار وصعبت عليهم تحديد التكاليف وأسعار بيع السلع وبالمقابل إذا كان البلد قد بلغ تجاوز تحقيق التنمية الاقتصادية ويسعى للدخول الى الاقتصاد لعالمي فلا بد إن يسعى إلى تخفيض سعر الصرف حتى تكون أسعار منتجاته أرخص نسبياً مقارنة بالسلع الأجنبية بحكم انخفاض أسعار صرف عملته. (المصري، 2015، 21)

وبالتالي فإن الانهيار المستمر لأسعار العملة الوطنية مقابل الدولار أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار الواردات التي تدخل إلى الجمهورية اليمنية لاعتمادها على أسعار الدولار ، فالجمهورية اليمنية تشتري كافة وارداتها والتي تبلغ نسبة 90% من احتياجات المواطنين بالعملة الصعبة وبالتالي أثرت على حياة المواطنين وعدم قدرتهم على شراء السلع الأساسية بسبب الارتفاع المفاجئ والمتكرر لأسعار الصرف وعدم وجود بيئة اقتصادية يمنية مستقرة والانخفاض المستمرة للعملة الوطنية وخاصة في ظل توقف عمليات تصدير النفط والغاز اليمنيين واللذان كان أهم المصادر التي تعتمد عليها الجمهورية اليمنية في الحصول على العملة الصعبة الدولار.

مشكلة البحث:

تعتبر آلية سعر الصرف العنصري المحوري في إقتصاد المالية الدولية، وهـذه الأهميـة مصدرها تعقد مشاكل التمويل على المستوى الداخلي والخارجي، خاصة بالنسـبة للـبلاد السائرة في طريق النمو، التي تتميز بانحصار إمكانيات موارد التمويل الذاتي بصفة خاصة والتمويل الداخلي بصفة عامة.إن آلية سعر الصرف تعتبر عنصر القطب في الفكر المالي الحديث نظراً لما تكتسبه من أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للبلاد السائرة في طريق النمو، والتي تتميز بوجود عجز هيكلي مزمن تبعا للسياسات الاقتصادية الكليـة في مجال التنمية المتبعة حيث ينظر إلى حركة رأس المال الأجنبي كمحرك أساسـي فـي عملية تمويل الاستثمارات وكذا الاستهلاك الخاص بقطاع العائلات والمشـاريع. (عبد الكريم، 2009، 25)

وفي الجمهورية اليمنية تواصل اسعار الصرف للعملات الأجنبية الارتفاع في السـوق المحلية اليمنية حيث بلغت في اقصى ارتفاع لها إلى (600) ريال للدولار الواحد وبالتالي فإنها يزيد من تدهور الأوضاع الاقتصادية اليمنية والمتدهورة بسبب الحـرب والحصـار ويضاعف من المشاكل الاقتصادية وبالتالي يؤثر على تحقيـق التنميـة الاقتصـادية فـي الجمهورية اليمنية.

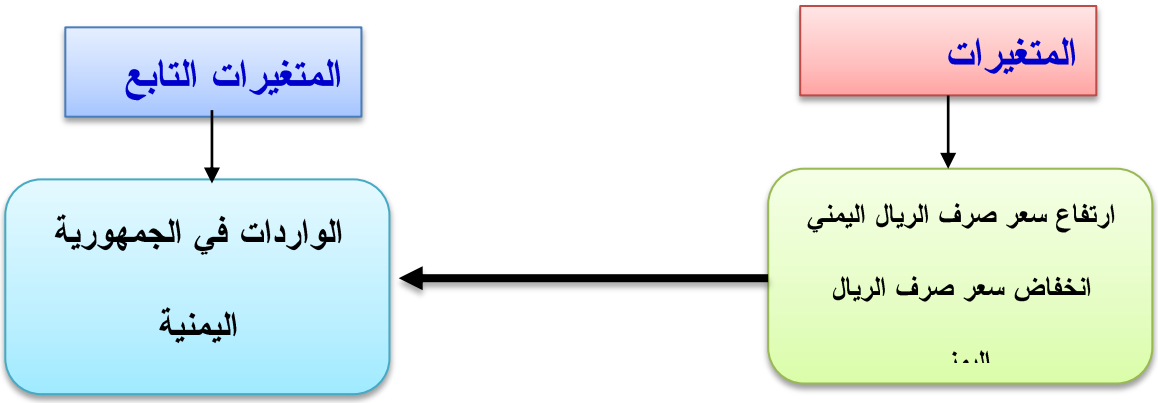
وفي ظل هذا الارتفاع الجنوني والمستمر لاسعار الصرف وتقلبات أسـعار الصـرف وخاصة الدولار والسعودي فإن ذلك اثر كثيراً على قيمة الواردات اليمنية وضـاعف مـن أسعارها ، بسبب الانخفاض المستمر للعملة الوطنية مقابـل الارتفـاع المسـتمر لاسـعار العملات الأجنبية وخاصة الدولار والسعودي، **وبالتالي فإن مشـكلة البحـث تتمثـل فـي التعرف على تقلبات أسعار الصرف وأثارها على الواردات اليمنية من خلال القيام بدراسة ميدانية على البنوك اليمنية العامة في أمانة العاصمة صنعاء.**

أسئلة البحث:

يسعى البحث إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

- **ماهو مفهوم اسعار الصرف ؟**
- **ما هي العوامل التي تؤدي إلى تقلبات أسعار الصرف؟**
- **هل تقلبات أسعار الصرف لها تأثير على الواردات اليمنية ولماذا ؟**

- نموذج البحث



فرضيات البحث:

- يوجد اثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتقلبات اسعار الصرف على الواردات اليمنية.

ويتفرع من الفرضيات الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية :

- يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية مقابل الريال اليمني على الواردات اليمنية.
- يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لانخفاض سعر صرف العملة الأجنبية مقابل الريال اليمني على الواردات اليمنية .

الفرضية الرئيسية الثانية:

- توجد فروق في إجابات المبحوثين ذات دلالة ع إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لوجود أثر لتقلبات أسعار الصرف على الواردات اليمنية تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المؤهل، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي).

أهداف البحث:

- التعرف على أثر تقلبات أسعار على الواردات اليمنية بالتطبيق على البنوك اليمنية .
- التعرف على مفهوم اسعار الصرف ومعرفة العوامل التي تؤدي إلى تقلبات أسعار الصرف.
- اكتشاف العوامل التي تؤثر على الواردات اليمنية ومعالجتها وتقديم الحلول المناسبة لها.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال النقاط التالية:

الأهمية العملية وتتمثل في :

- أن التعرف على أثر ارتفاع أسعار الصرف على الواردات والعمل على معالجتها يساهم في الحد من الارتفاع الجنوني لأسعار الواردات اليمنية وخاصة السلع والمواد الغذائية الأساسية وبالتالي يحقق الحياة الكريمة للمواطن اليمني.
- أن التوجه الحكومي ممثلة بقيادة البنك اليمني والمؤسسات المالية والقطاع المصرفي اليمني للمحافظة على اسعار الصرف والعمل على استقرارها يساهم في تحسين المعيشة الاقتصادية لليمنين وتحقيق حياة كريمة.
- أن التعرف على أسباب ارتفاع اسعار الصرف والعمل على توفيقها وتوضيح المسؤولين عنها ومعاقبتها يساهم في تحسين وتعافي الريال اليمني أمام العملاء الاجنبية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.
- ان التعرف على أسباب تقلبات أسعار الصرف ومعالجتها بأساليب علمية يساهم في الحد من انخفاض قيمة العملية الوطنية" الريال اليمني" وبالتالي يمكن المواطن اليمني من شراء المواد والسلع الغذائية الرئيسية بدون مشقة وصعوبة.

الأهمية العلمية للبحث وتتمثل في النقاط التالية:

- أن البحث من المشكلات البحثية الجديدة والحديثة وهذا من شروط المشكلة البحثية الجيدة وبالتالي سوف يكون موضوع ذات اهمية في الجانب الاقتصادي والمعرفي
- أن البحث يساهم في الإضافة إلى التراكم العلمي والمعرفي الموجود في هذا المجال.

- أن البحث يفتح المجال أمام الباحثين والدراسين لإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث في هذا المجال مستعينين بنتائج البحث وتوصياته في حالة تم العمل بها وتطبيقها على أرض الواقع.
- أن البحث يساهم في إثرا المكتبات اليمنية الاقتصادية بالجديد في الجانب.

منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي

أداة البحث

تم استخدام استمارة الاستبانة كأداة للدراسات الميدانية

الاساليب الاحصائية

تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS لتحليل الاستبيانات.

مجتمع البحث:

يتمثل مجتمع البحث في كافة العاملين في البنوك اليمنية – المركز الرئيسي أمانة العاصمة صنعاء.

عينة البحث

تم اختيار عينة من العاملين في البنوك اليمنية – المركز الرئيسي أمانة العاصمة صنعاء.

حدود البحث:

الحدود الموضوعية : تتمثل الحدود الموضوعية للبحث في التعرف تقلبات أسعار الصرف وآثار على الواردات اليمنية دراسة تطبيقية على البنوك اليمنية أمانة العاصمة صنعاء

الحدود المكانية: البنوك اليمنية العاملة في أمانة العاصمة صنعاء الرئيسي – اليمن

الحدود الزمانية: 2021م

الحدود البشرية: عينة من العاملين البنوك اليمنية العاملة في أمانة العاصمة صنعاء

مصطلحات البحث:

تقلبات اسعار الصرف:

مفهوم الصرف: كل دولة لها عملتها الخاصة تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات

تعمل داخل الدولة مع شركات تعمل خارجها، وتحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد قيمة السلع المستوردة، وتضطر بذلك إلى الذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية، وفي الواقع ليست الشركات التي تقوم بالتجارة مع الخارج هي فقط التي تحتاج إلى العملات الدولية بل كل شخص يتنقل إلى خارج البلد الذي يقيم فيه يحتاج إلى عملة الدولة التي يود الذهاب إليها ولو كان سائحا ويجد نفسه حينئذ مضطرا للقيام بعمليات الصرف(احسان ،2015م، 51)

أنواع الصرف: هناك نوعان من أنواع الصرف: الصرف نقداً، والصرف الآجل.

سعر الصرف الاني: تتم فيها عملية تسليم واستلام العملات لحظة إبرام عقد الصرف، ويطبق سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد. وقد يتغير سعر الصرف باستمرار خلال اليوم تبعا لعرض العملات والطلب عليها. وهناك سعران للصرف: سعر البيع (القيمة بالعملة الوطنية التي يطلبها البنك مقابل وحدة معينة من عملة أجنبية) وسعر الشراء (القيمة بالعملة الوطنية التي يدفعها البنك لك مقابل وحدة معينة من عملة أجنبية)، ويكون سعر البيع عادة أعلى من سعر الشراء.

حساب الأسعار المتقاطعة : عند تبادل العملات في مركز مالي معين، فقد يكون سعر عملتين مقابل بعضيهما البعض غير متوفر ولضرورة التبادل يجب تحديد سعر تبادلهما، ويتم ذلك بناء على علاقة العملتين بعملة ثالثة، وتسمى الأسعار المحسوبة بهذه الطريقة بالأسعار المتقاطعة: اختلاف أسعار العملات في مختلف المراكز المالية وعمليات التحكيم ،تتغير أسعار عملة معينة مقابل عملة أخرى باستمرار، وقد يؤدي هذا إلى ظهور أسعار مختلفة لعملة مقارنة بعملة أخرى في المراكز المالية المختلفة. وهذا الاختلاف في الأسعار يدفع وكلاء الصرف إلى القيام بعمليات التحكيم ما بين الأسعار في مختلف المراكز المالية، ثم المبادلة بالشراء في المركز المالي حيث سعر العملة منخفض، وإعادة البيع في المركز المالي حيث سعر العملة المرتفع.

ارتفاع الاسعار: بمعنى تجاوز الاسعار الحد المعقول(خالد، 2000، 10) .

تقلبات أسعار الصرف: يقصد بها الارتفاع والانخفاض المفاجئ لأسعار الصرف الأجنبية وخاصة الدولار والريال السعودي مقابل الريال اليمني.

، وهو يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي واسعارها في السوق العالمية ، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف . (عبد المجيد، 2003، 103)

مفهوم الواردات: هو مصطلحٌ تجاريٌّ يُطلَق على كلِّ ما يُزوِّد السوق المحلي به، من سِلَع وخدمات مستوردة أو قادمة من الخارج أو حتى من الداخل لتغطية حاجة السوق من نقصٍ في سلعة ما؛ وتشكِّل الواردات العمود الفقري للتجارة الدولية(صبحي،2012، 21)

تقسيمات البحث:

سيتم تقسيم البحث على النحو التالي

الفصل الأول: الإطار العام للبحث ويتضمن مبحثين

المبحث الأول: خطة البحث وإجراءاته

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

الفصل الثاني: الإطار النظري للبحث ويتضمن مبحثين

المبحث الأول: اسعار الصرف (تعريفها – أهميتها والعوامل المؤثرة فيها)

المبحث الثاني: الواردات اليمنية والعوامل المؤثرة عليها

الفصل الثالث: الدراسات الميدانية وتتضمن مبحثين

المبحث الأول: وصف مجتمع البحث ومنهجيته

المبحث الثاني: اختبار صحة الفرضيات

الفصل الرابع: عرض لأهم النتائج والتوصيات

النتائج

التوصيات

قائمة المراجع

الملاحق

الاستبيانات

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

توجد العديد من الدراسات التي موضع اسعار الصرف وتأثير على الاقتصاد منها:

1) دراسة إدريس محمد علي إمام(2011م):

بعنوان" أثر تغير سعر الصرف علي الميزان التجاري في السودان خلال الفترة 2006-2011م وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تغير سعر الصرف علي الميزان التجاري في السودان خلال الفترة 2006- 2010 وتلخصت مشكلة الدراسة في الإجابة علي السؤال التالي: ماهو أثر تغير سعر الصرف علي الميزان التجاري في السودان؟ و من ثم هل التجربة السودانية في تحديد سعرالصرف فعالة في ظل ظروف الاقتصاد الوطني حالياً ومستقبلياً؟ وجاءات أهمية الدراسة في تسليط الضوء علي أهمية المشكلة موضع الدراسة وكيفية التوصل إلي حلول جديدة لها ، وتكمن أهمية الموضوع في الأتي: (1) أهمية سعر الصرف نفسه الذي حظي وما يزال يحظي بإهتمام الأقتصادين والباحثين (2) يعتبر سعر الصرف من أهم ادوات السياسة النقدية الهامة التي تركز عليها الدولة من أجل تفادي مالأختلالات الهيكلية لاقتصادها

(3) أهمية الدور الذي يلعبه سعرالصرف في الصادرات والواردات للدولة

4 – خلو المكتبات من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع وأفترضت الدراسة الفرضيات الاتية ساعية لإثباتها من أجل حل مشكلة البحث،هناك علاقة طردية بين سعر الصرف والميزان التجاري .توجد علاقة عكسية بين الصادرات وسعر الصرف وطردية بين الواردات وسعرالصرف .

2) دراسة. دوحـــــــة سلـــــــمى(2014م):[1]

بعنوان" أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل عالجها "دراسة حالة الجزائر وهدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري – .تحديد مدى فعالية نظام سعر صرف الدولار المعتمدة في التخفيض من العجز في الميزان التجاري – .محاولة البحث عن الوسائل والآليات للحد من الآثار السلبية لتقلبات سعر صرف الدولار على الميزان التجاري – .الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري

1 - دوحـــة سلـــمى(2014م) بعنوان" أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل عالجها "دراسة حالة الجزائر ، الج

بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق العالمي.

3) دراسة هاني (2018)

بعنوان: (أثر تغير أسعار الصرف على القوائم المالية في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية "دراسة حالة شركة سوناطراك") هدفت الدراسة إلى إبراز آثار تغيرات اسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية للمؤسسات في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

4- دراسة بالرقي، راشدي (2017) :

بعنوان: (أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 21 والنظام المحاسبي المالي) هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية معالجة العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية لدى المؤسسة والتي تتكون أساساً، إما من معاملات بعملات أجنبية أو يكون لها عمليات أجنبية، وكذلك التعرف على طريقة اختيار سعر الصرف الذي يجب استخدامه وكيفية الاعتراف في القوائم المالية بالأثر المالي للتغيرات في أسعار الصرف، وتبين اوجه التشابه ما بين IAS21 والنظام المحاسبي المالي في الجزائر من معالجة وصفية ومحاسبية لتغيرات أسعار الصرف محاولة منه لمسايرة العولمة المالية المتزايدة ، 5- **دراسة النحال (2016م)**

بعنوان: (أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية)،هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية المتداولة في فلسطين على الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، حيث تم الاعتماد على مؤشرات الأداء المالي التالية: العائد على الأصول، العائد على حقوق المساهمين، عائد السهم الواحد، معدل دوران السهم، والقيمة السوقية لسهم البنك ، ولتحقيق أهداف الدراسة **اتبع الباحث المنهج** الوصفي التحليلي **وخلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها** عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار الصرف عند مستوى معنوية ($a_<0.05$) على أي من مؤشرات الأداء المالي للبنوك ، **كما أوصت الدراسة** بضرورة اهتمام بورصة فلسطين للأوراق

المالية والبنوك المدرجة بها بزيادة درجة الافصاح في التقارير المالية عن المعلومات المتعلقة بالعملات الأجنبية المتداولة وآليات التعامل مع التذبذب في أسعار صرفها.

3. **دراسة محمود، محمد، عبدالغني، احمد واحمد(2016م)**

بعنوان (اثر تغيرات اسعار الصرف على القوائم المالية)، هدفت الدراسة الى التعرف على آثار تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، والتعرف على القوائم المالية وترجمتها. **اتبعت الدارسة المنهج** الاستنباطي لتحديد محاور البحث ووضع الفرضيات، **والمنهج** الاستقرائي لاختبار مدى صحة الفرضيات، كما استخدم الباحثون **المنهج** التاريخي لتتبع الدراسات السابقة، **والمنهج** الوصفي التحليلي لاستخدام الدراسة الميدانية ، و**توصلت الدراسة الى نتائج ان** القوائم المالية تمكن من إظهار الارباح والخسائر الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف، و التطرقات اليومية لأسعار الصرف تؤثر مباشرة على النتيجة إما بالزيادة او النقصان، والمعاملات بالعملات الأجنبية في تحقيق مكاسب أو خسائر سعر العملة المحققة من معاملات تتم بالعملة الأجنبية **وأهم التوصيات** للدراسة: الاهتمام بالمعاملات بالعملات الأجنبية في البنوك، لأنه يتطلب إجراء تسويات مستقبلية بسبب تغير وتذبذب أسعار الصرف.

الفصل الثاني
الإطار النظري للبحث

المبحث الأول: اسعار الصرف
(تعريفها – أهميتها والعوامل المؤثرة فيها)

المبحث الثاني: الواردات اليمنية والعوامل المؤثرة عليها

الفصل الثاني

الإطار النظري للبحث

المبحث الأول: اسعار الصرف (تعريفها – أهميتها والعوامل المؤثرة فيها)

إن التعامل بالعملات الأجنبية مرتبط بشكل وثيق بعمليات الاستثمار والتمويل وكافة نواحي الحيازة الاقتصادية والمالية وسواء كان ذلك على مستوى الأفراد أو الدول وعلى جميع الفعاليات المصرفية والمالية مما يجعله يحتل أهمية قصوى، حيث أن تشابك العلاقات الاقتصادية والنشاط التجاري بين دول العالم المختلفة والتي لكل منها عملة وطنية مختلفة أدى إلى وجود ما يسمى بسعر الصرف الأجنبي الذي أصبح محط اهتمام كبير من كافة المستثمرين والاقتصاديين ويحظى هذ الموضوع باهتمام كافة القطاعات في الدول وحتى على مستوى الأفراد العاديين. إن تحديد سعر صرف عملة ما مقابل العملات الأجنبية يعتمد على النظام السائد أو الأسس التي تتبناها الدولة في ذلك، على الرغم من أنه لا يمكن إهمال قوى الطلب والعرض على العملة الذي يعتمد بدوره على الطلب والعرض على السلع والخدمات، وسعي الدول لتحقيق التوازن الحسابي في ميزان مدفوعاتها، ولهذا عادة ما تلجأ الدول إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية بالنسبية للعملات الأجنبية من أجل رفع صادراتها وتخفيض وارداتها(حسن، عبدالرحيم، 2010، ص45).

2-1-2المفاهيم الأساسية لأسعار الصرف:

النقود: هي كل شيء يقبل قبولاً عاماً ويستخدم كمقياس للقيم وكوسيط للتبادل وكمخزن للقيمة، وهذا التعريف يسري على الدول أو المناطق النقدية التي تتعامل بعملة قانونية واحدة حيث تجري المدفوعات من المدين إلى الدائن اما بنقود معدنية أو بأوراق نقدية ولكن عند التعامل بين الدول نجد أن هذه الآلية تتوقف عن العمل ولابد من نظام يقوم بتحويل العملة الوطنية إلى عملات أخرى وبذلك تثار مشكلة حساب قيمة التبادل ثم مشكلة دفع تلك القيمة أو بمعنى آخر مشكلة النقود التي يحسب على أساسها والنقود التي يُدفع بها، حيث إن قيام التجارة بين الدول باستخدام عملتها الوطنية انما يترتب عليها عامل اقتصادي جديد هو سعر الصرف (الغالبي، 2010، ص ص22-21).

الصرف: هو عبارة عن عملية تظهر عندما يتم تبادل مختلف العملات فيما بينها فكل دولة لها عملتها الخاصة تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية) عملات الدول الأخرى (عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات

تعمل داخل الوطن مع شركات تعمل خارجه حيث تحتاج الشركات المستوردة إلى عملة بلـــد المصدر كي تتم هذه العملية (لطرش، 2007، ص95)

اما بالنسبة لتعريف سعر الصرف فإنه هناك تعريفات عدة ولكن سيتناول الباحث مجموعة من التعريفات ومن ثم تعريف معايير المحاسبة الدولية.

حيث يعرف سعر الصرف: هو سعر عملة بعملة أخرى أو نسبة مبادلة عملتين، فإحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمن لها، ويعرف أيضا بانه ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم (بوخاري، 2010، ص120)

ويعرف بأنه: عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحـــدة مـــن العملة الأجنبية أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة مـــن العملـــة الوطنية (مطر، 2008، ص43)

ويعرف بأنه: قيمة العملة بالعملات الأجنبية والذي يتحدد بتفاعل العرض والطلب عليها في سوق الصرف. "كما يعرف بأنه: سعر مبادلتها بوحدات عملة أخرى، أو ما تساويه مـــن وحدات عملة أخرى". ويفضل كثير من الاقتصاديين النظر إلى سعر الصرف بالصيغة التـــي تعبر عند عدد الوحدات من العملات الأجنبية التي تعادل وحدة واحدة من العملة الوطنيـــة، إذ تبعاً للصيغة الأولى يتم النظر إلى العملة الأجنبية كما لو كانت سلعة من السلع التي تبادلها مع الدول التي أصدرت هذه العملات(الطاهر، 2009، ص ص10-11).

وقد عرف معيار المحاسبة الدولي (21) سعر الصرف بأنه " معدل التبادل بين عملتين ("المعايير المحاسبية الدولية، 1999، ص442)

وتتغير اسعار الصرف يومياً استجابة لتغيرات في ظروف العرض والطلب في أســـواق الصرف وما يمكن استنباطه من سعر الصرف أنه يشمل على أربعة عناصر هامة هي:

- العملية: وهي تحويل عملة بلد ما إلى عملة أخرى.
- المكان: يقصد به سوق الصرف.
- الهدف: وهو تسوية المدفوعات الدولية.
- السعر وهو علاقة التحويل الذي من خلاله يمكن الحصول على العملة الأجنبيـــة مقابـــل العملة المحلية.

2-1-3 **الطرق المستخدمة للتعبير عن سعر الصرف**:

سعر الصرف هو السعر الذي يتم به مبادلة عملة بلد ما بعملة بلد آخر، وعليه فهناك طريقتين لذلك وهما كما يلي:

أ- سعر الصرف المباشر: يقصد به عدد وحدات العملة المحلية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية في تاريخ معين (علي، 1997، ص197) ووفقاً لهذه الطريق فإن العملة الوطنية تعتبر المبلغ المتغير والعملة الأجنبية مبلغها ثابت (صادق، 1997، ص137) ويتم التعبير عن سعر الصرف المباشر بالمعادلة التالية:

سعر الصرف المباشر=عدد وحدات العملة الوطنية ÷ العملة الأجنبية.

ب- سعر الصرف غير المباشر:

وفقاً لهذه الطريقة يتم التعبير عن سعر الصرف بعدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية) (مطير، 2008، ص65) وتعتبر العملة الوطنية في هذه الحالة ذات المبلغ الثابت أما العملة الأجنبية فيكون مبلغها متغير(صادق، 1997، ص137)

وتعتبر هذه الطريقة مقلوب طريقة سعر الصرف المباشر، وللحصول على سعر الصرف غير المباشر تكون المعادلة وفقاً لهذه الطريقة على الشكل التالي:

سعر الصرف غير المباشر = العملة الأجنبية ÷ عدد وحدات العملة الوطنية.

العلاقة بين سعر الصرف المباشر وسعر الصرف غير المباشر

توجد علاقة ثابتة بين كلاً من طريقة سعر الصرف المباشر وطريقة سعر الصرف غير المباشر، إذ يمكن أن يتم اشتقاق احدهما من الآخر، من خلال المعادلة التالية:

سعر الصرف المباشر ÷ 1 = سعر الصرف غير المباشر) (الجبالي وبصل، 1995، ص295).

2-1-4 **أهمية سعر الصرف**:

ان الأهمية المتصاعدة للعلاقات الاقتصادية والنشاطات التجارية بين دول العالم المختلفة، التي لكل منها عملة وطنية، أدى إلى وجود ما يسمى بسعر الصرف، فأهمية التعامل بالعملات الأجنبية تظهر في العمليات التجارية التي تنشأ بين الدول التي يترتب عليها دفع جزء من مستورداتها من السلع ورؤوس الأموال بعملات أخرى غير عملتها الوطنية. الأمر الذي

يجعل من سعر الصرف محمل اهتمام المستثمرين والاقتصاديين وكافة القطاعات في الـــدول، وحتى على مستوى الأفراد العاديين)(بشيشي، 2009، ص7).

2-1-5 **وظائف سعر الصرف**:

- وظيفة قياسية: حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لعرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية.
- وظيفة تطويرية: أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات مناطق معينة إلى مناطق أخرى من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات كما يمكن أن تؤدي إلـــى الاســـتغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أ الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقـــل مـــن الأسعار المحلية وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجـــارة الخارجية.
- وظيفة توزيعية: وذلك من خلال ارتباطه بالتجارة الخارجية بحيث تقـــوم هـــذه الأخيـــرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم (ســـاكر، 2003، ص107).

وإن تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة أي التغير في سعر صرفها ســـتؤثر علـــى حجم الاحتياطي الموجود كرصيد لدى البنوك المركزية في الدول الأخـــرى.(داوود، 2011، ص258).

2-1-6 **خصائص سعر الصرف:**

بعد التطرق لسعر الصرف على أنه عملية تتم دولياً بين أعضاء مختلفة أو بين حكومات مختلفة، فهذه العملية تخضع لمعايير، وبهذا فسعر الصرف يتصف بخصائص نذكر منها مـــا يلي:

- **التحكيم:** وتعني هذه الخاصية بوجود طرف ثالث في العملية بهدف تحقيق الربح، فمثلاً عند تحويل الدينار الجزائري إلى الدرهم المغربي يثم استخدام طرف آخر هو اليورو ، حيـــث يكون شراء العملة في السوق الذي يكون فيها السعر منخفضاً وبيعها في السوق التي يكون فيها السعر مرتفعاً(يونس، 2007، ص218) ، ويوجد في هذه الخاصية انواع للتحكيم فيما يتعلق بتبادل العملات ويمكن اختصار هذه الأنواع كما يلي:

1. عمليات التحكيم المباشر: هي العملية التي تتولد كنتيجة المقارنة بين سعر علملـــة معينـــة بدلالة عملة أخرى في مركزين ماليين مختلفين.
2. عمليات التحكيم غير المباشر: هذا النوع من الترجيح يظهر بتواجد ثلاث عملات حيث لا تكون إحدى هذه العملات مستعارة مباشرة لدلالة إحدى العملتين الأخيرتين لكنها مستعارة بدلالة عملة ثابتة(يونس، 2007 ، ص219).

- **المضاربة:** تكون المضاربة من أحل تحقيق الربح، وتكون إما على ارتفـــاع الأســـعار أو انخفاضها، حيث يحقق المضاربون الربح عن طريق التنبؤ عن تغيرات أسعار الصرف من أسعار العملات المختلفة في المستقبل ويجدون السوق الآجلة وسيلة لتحقيق عملياتهم ، ومن خلال المضاربة يكون التعرض المباشر لأخطار الصرف، حيث يطلق علـــى المضـــارب الذي يتوقع ارتفاع العملة المعينة بالمضارب على الصعود، أما الذي يتوقع انخفاض قيمـــة العملة بالمضارب على الهبوط.
- **التغطية:** تتم عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الآجل، وذلك لتفادي الأخطار الناتجة عن تقلبات في سعر الصرف(يونس، 2007 ، ص221)، حيث يفهم من هذه الخاصية أن على المتعاملين في التجارة الخارجية اللجوء إلى عمليات الصرف الآجلة للحد والتقليل من أخطار الصرف على قيمة عوائدهم بدفوعاتهم بالعملة الصعبة المتأتية من صفقات التجارة الخارجية.

2-1-7 **النظريات المفسرة لأسعار الصرف**:

1- **نظرية تعادل القوة الشرائية:** يقع موضوع تعادل القوة الشرائية تحت مظلـــة الأدبيـــات الحديثة لميزان المدفوعات وتحديد سعر الصرف، إذ تنسب نظرية تعادل القوى الشرائية إلى الخبير الاقتصادي السويدي غوتساف كاسل عام 1920م، وذلك لتحديد كـــم ينبغـــي للـــدول الأوروبية تغيير قيمة عملائها وأسعارها لمكافحة التضخم السائد بعد الحرب العالمية الأولى، وتعتبر هذه النظرية مزيجا من أعمال الخبراء الاقتصاديين بالقرن التاســـع عشـــر، وتـــنص الصيغة العامة لمبدأ تعادل القوى الشرائية أنه يجب أن نكون قادرين على شراء نفس الســـلعة من السلع في أي دولة مقابل نفس المقدار مـــن العملـــة (Halon، Ronald McDonald، ترجمة حسني، 2007، ص211).

وتقوم هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات التي يمكن إدراجها فيما يلي:

أ. يفترض توفر حرية التبادل الخارجي بين دولتين، حيث يصبح سعر الصرف بينهما معتمدا على ما يمكن أن تقتنيه من سلع وخدمات عملة كل واحدة منهما في الداخل.

ب. كما تقوم فكرة Cassel على ان سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في بلد آخر، وهذا يعد للقيام بتحويل العملة المعينة لعملة البلد الآخر وفقا لسعر الصرف السائد والمحقق للتبادل.

ج. تفترض النظرية أنه في حالة ما إذا أصيب اقتصاد دولة ما بالتضخم ونقصت القوة الشرائية لنقده فان قيمة الدولة الثانية تنخفض ايضاً بينف النسبة ونفس الشي إذا ما ارتفعت الأسعار (بونوة ورحيمة، 2011، ع5)

الصيغة المطلقة لنظرية تعادل القوة الشرائية:

وفق هذه الصورة فإن سعر صرف العملة مقوماً بوحدات من عملة أخرى، يتوقف على القوة الشرائية للعملتين، كل عملة في بلدها، ومنه يتحدد سعر الصرف بإيجاد النسبة بين مؤشرات الأسعار – الأرقام القياسية للأسعار– في البلدان المختلفة، ويكون سعر صرف أي عملتين يساوي النسبة بين مؤشري الأسعار في بلدي العملتين.

ويمكن التعبير عن سعر الصرف بمؤشري الأسعار المحلية والأجنبية من خلال المعادلة التالية:

سعر الصرف= مؤشر الأسعار المحلية ÷ مؤشر الأسعار الأجنبية

وتؤدي هذه المعادلة إلى نتيجة أخرى وهي توحيد أسعار السلع والخدمات في مختلف البلدان، أن أن مستوى السعر المحلي يساوي ناتج سعر العملة الأجنبية مقوما بالعملة المحلية ومستوى السعر الأجنبي وتكون المعادلة كالآتي:

مؤشر الأسعار المحلية= سعر الصرف* مؤشر الأسعار الأجنبية (محمد، 2003، ص64).

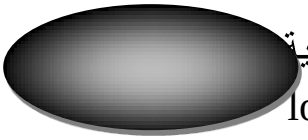
الصيغة النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية:

على عكس الصيغة المطلقة لنظرية تعادل القوة الشرائية بنيت الصيغة النسبية على الفرضيات التالية:

- الأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل، حرية انتقال المعلومات، وإزالة العوائق التجارية التي تحد من تكافؤ الأسعار معبراً عنها بالعملتين المحلية والأجنبية.

- واهتمت الصيغة النسبية بتحديد سعر الصرف التوازني من خلال ادراج مؤشر التضخم، حيث يعمل سعر الصرف الاسمي على إلغاء فروق التضخم في البلدين، فحسب النظرية يتحقق توازن سعر الصرف عندما يتساوى معدل التغير في سعر الصرف مع معدل التغير في مستوى الأسعار.

ويمكن التعبير بالمعادلة التالية



log Et = log Pt _ log Pt

حيث log Et: التغير في سعر الصرف الاسمي

وتعبر هذه الدالة عن الفرق بين مستويات الأسعار المحلية والأجنبية:

log Pt- log Pt

ويتبين من المعادلة السابقة أن انخفاض نسبة سعر الصرف الاسمي يساوي فرق مستوى التضخم بين البلد محل الدراسة والبلد الأجنبي. لذا تنطلق هذه الصيغة من مبدأ أن البلدان صاحبة معدلات التضخم المالية، مقارنة بالدول المتعاملة معها تقبل بتدهور قيمة عملتها مقابل عملات هذه الدول، مما يؤثر على مبادلاتها التجارية (علي، 2013، ص24).

الانتقادات الموجهة لنظرية تعادل القوة الشرائية:

أ. افتراض النظرية حول ثبات الأسعار وثبات مستويات التبادل التجاري الخارجي في زمن معين يصبح شبه مستحيل خاصة في التضخم(عائشة، 2014، ص51).

ب. هناك عناصر تؤثر في الميزان التجاري غير المستوى العام للأسعار وخاصة مرونة الطلب بالنسبة للدخل وبالنسبة للأسعار وكذلك مرونة الصادرات والواردات بالنسبة للدخل وبالنسبة للأسعار (خضر، 2012، ص37).

ج. صعوبة تحديد فترة التوازن لأسعار الصرف في الصورة النسبية النظرية ومنه صعوبة اختيار فترة الأساس التي يؤخذ فيها سعر الصرف في الصورة النسبية للنظرية ومنه صعوبة اختيار فترة الأساس التي يؤخذ فيها سعر الصرف للمقارنة بما يحدث من تغيرات لاحقة فيه (محمد، 2003، ص66).

د. ان نظرية تعادل القوة الشرائية تهمل تماما تحويل رؤوس الاموال خاصة لأغراض المضاربة في حين أن سعر الصرف يمكن أن يتأثر بهذه التحويلات.

ويتضح من ما قدمه (محمد، 2003، ص ص63-66) أن نظرية تعادل القوة الشرائية ماهي إلا تعبير رياضي يوضح العلاقة بين أسعار السلعة الواحدة وأسعار صرف العملات، ويتفق الباحث مع ما قدمه(خضر، 2012، ص ص34-37) حيث ان نظرية تعادل القوة

الشرائية ركزت على العديد من العوامل النقدية في تفسير سعر الصرف في حين تجاهلت عوامل أخرى قد يكون لها تأثير أكبر مثل مرونة الطلب بالنسبة للدخل وبالنسبة للأسعار وكذلك مرونة الصادرات والواردات بالنسبة للدخل وبالنسبة للأسعار.

2- **نظرية تعادل معدلات الفائدة:** قام بصياغة هذه النظرية كينز في كتابه عام 1923م، وقد وضع في تصوره الهدف الذي تلعبه حركات رؤوس الأموال في تحديد سعر الصرف في تربط تغيرات سعر الصرف بتغيرات معدلات الفائدة الموجودة في مختلف العملات (سمية، 2010، ص32).

تعتمد هذه النظرية على أسعار الفائدة في تفسير التغيرات التي تحدث على مستوى القيمة الخارجية للعملة، وكذا التباين في معدلات الفائدة للبلدين الذي يساوي أو يعكس معدل التدهور أو التحسن في العملة اتجاه العملة المقابلة أو الأخرى، حيث أن الزيادة في سعر الخصم في دولة ما من شأنه أن يدفع بسعر الفائدة إلى الزيادة مما يؤدي إلى تنشيط حركة رؤوس الأموال نحو هذه الدولة قصد الاستثمار، باعتبار أن سعر الفائدة المطبق هو أعلى منه في الدول الأخرى، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي على العملة المحلية ومنه ارتفاع سعر الصرف. ويحدث العكس عند انخفاض سعر الخصم، إذ يؤدي بدوره إلى انخفاض سعر الفائدة المحلي ومنه زيادة العرض من العملة الوطنية وخروج رؤوس الأموال بحثاً عن سعر الفائدة المرتفع، فتقل بذلك القيمة الخارجية للعملة المحلية وينعكس ذلك على ميزان المدفوعات. وبعبارة أخرى فأن نظرية تعادل معدلات الفائدة تشير إلى أن معدل تأخير الاستلام ومعدل تأجيل التسليم لعملة أجنبية يجب أن يعكس فروق معدلات الفائدة بين البلدين بمعنى أن أسعار الصرف الآجلة للعملات الأجنبية تتغير وتعدل على أساس تعادل معدلات الفائدة (شيباني، 2009، ص65).

تقوم نظرية تعادل معدلات الفائدة على مجموعة من الفرضيات التالية:

1- افتراض غياب تكاليف المبادلات

2- افتراض الحركة التامة لرؤوس الاموال (فلات توجد مراقبة لحركة رؤوس الأموال)، وتفترض النظرية عدم وجود أي مشوه لصفة السوق بأنها تامة.

3- افتراض قابلية الإحلال لرؤوس الاموال حيث تعتبر الأصول المعنية المحلية والأجنبية متماثلة من حيث درجة المخاطرة وتاريخ الاستحقاق(J.P.Allegret، 1997، p132)

3- **نظرية الأرصدة:** تقوم هذه النظرية على أساس أن سعر الصرف لعملة دولة ما، وخاصة التي تتبع نظام الصرف المرن يتحدد وفق حالة ميزان المدفوعات. فإذا حقق ميزان مدفوعاتها عجزاً، بمعنى رصيداً سالباً، هذا يدل على زيادة الكميات المعروضة من العملة المحلية، مما ينتج عنه انخفاضا في قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عندما يحقق ميزان المدفوعات فائضاً، ويستدل البعض على صحة هذه النظرية من تجربة ألمانيا مع المارك خلال الحرب العالمية الأولى، بحيث أنه رغم الزيادة المعتبرة في كمية النقود المتداولة وسرعة تداولها وارتفاعها، فإن العملة الألمانية لم تتأثر ولم تعرف قيمتها الخارجية الانخفاض، والسبب في ذلك هو تعادل جانبي ميزان المدفوعات(قدي، 2003، ص123).

4-النظرية الكمية: أن المحتوى الأساسي للنظرية الكمية يتلخص في أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية وبالتالي نقص الصادرات وزيادة الواردات لأن سعر السلع الأجنبية يصبح أقل مقارنة بأسعار السلع المحلية بعد ارتفاع أسعارها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيم الواردات، وانخفاض الطلب على العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات (خلف، 2004، ص228).

2-1-10 **أنظمة سعر الصرف**:

إن مسألة اختيار نظام سعر الصرف تعتبر مسألة معقدة وتخضع للظروف الاقتصادية بحيث تخلق اتساقا بين سياسة سعر الصرف وباقي السياسات الاقتصادية الأخرى، ونجد أن الدول تتباين فيما بينها في اختيار نظام سعر الصرف، إذ يجب على أي متعامل في التجارة الخارجية معرفة نظام سعر الصرف السائد في بلده، ذلك ان نظام سعر الصرف في البلد هو الي يحكم سعر الصرف فيه، أي كم تساوي العملة المحلية بالنسبة للعملات الأخرى كون أن المستورد إذا كان بلده يطبق نظام سعر الصرف الثابت عندها يكون على ثقة أن ثمن السلعة المستوردة لن يتغير في الأشهر القادمة والعكس صحيح إذا كان البلد يطبق نظام الصرف المرن، وبالتالي نظام سعر الصرف له تأثير كبير على حجم التجارة الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال حيث أصبحت دول العالم جميعا تبحث عن نظام صرف مناسب لعملاتها، فمنها من اختارت البقاء على النظام الثابت للصرف بربط عملتها بعملة موثوق

بها، وبعض الدول ربطت عملاتها بسلة مكونة من عملات شركائها أو منافسيها التجـــاريين وعومته تجاه باقي العملات، والقلة البقية وهي الدول المتقدمة تركت عملاتها تعوم في بحر الاقتصاد الدولي، وقبل التطرق لترتيبات أنظمة الصرف يجب معرفة ما المقصـــود بنظـــام الصرف؟

نظام الصرف هو مجموعة من القواعد التي تحدد دور كل من السلطات النقدية وكـــل المتعاملين في سوق الصرف (مجلة إضاءات، 2011، ع12).

ويمثل الاطار القانوني الذي يتحدد فيه سعر الصرف(Jura، 2003، p132).

ويمكن صياغة التعريف التالي لنظام الصرف: هو تلك الكيفية التي حددت على أساسها أسعار صرف العملات، وتحديد نظام سعر الصرف يكون باعتماد الحكومة على معيـــارين هما: المرونة في سعر الصرف والقيود على استخدامها. ويمكن التمييز بـــين عـــدد مـــن التقسيمات في أنظمة أسعار الصرف، ومن بين هذه التقسيمات:

- نظام سعر الصرف الثابت.
- نظام الرقابة على الصرف.
- نظام الصرف المرن (سلمى، 2015، ص14).

الفرع الاول: **نظام سعر الصرف الثابت**:

يقوم هذا النوع من أسعار الصرف على تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف الإسمي والمحافظة عليه، حيث تكون العلاقة بين العملات محددة إدارياً وبطريقة نظرية باتفاق بين السلطات النقدية لمختلف الدول على أساس معطيات اقتصادية وسياسية، فالدولة تقوم بتثبيت عملتها على أساس معين(بربور، 2008، ص37)، وذلك دون أن تعطي أهمية كبيرة لقوى العرض والطلب على العملات الأجنبية كما هو الحال في نظام الصرف الحر، وفي ظل ثبات أسعار الصرف تفوض الدولة رقابة على أسعار الصرف لتحقيق التثبيت وبالتالي الاستقرار(يوسف، 2010، ص71).

نستنتج انه في ظل نظام الصرف الثابت أن الزيادة في الطلب على العملة الأجنبية لا تؤدي إلى زيادة سعر الصرف، ذلك كون التوازن يتحقق بشكل تلقائي في ظل هذا النظام، في إطار سعر الصرف الثابت سنتطرق لنظامين هما:(سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب وسعر الصرف في ظل نظام بريتن وود).

سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب: وتمثل قاعدة الذهب الشكل الأول والأساسي لنظام سعر الصرف الثابت الذي يعتمد في تحديد قيمة العملة بالذهب مع المحافظة على قابلية تحويل العملة إلى ذهب والعكس، حيث كان سعر التثبيت يحدد بمقدار من الذهب وكل دولة تربط عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب مع احتفاظها بسعر ثابت للذهب بالنقد الوطني، غير أن ثبات سعر الصرف لا يتحقق إلا في وجود شرطين:

الشرط الأول: أن يكون سعر شراء وبيع الذهب واحد في كل دولة.

اما **الشرط الثاني:** ان تكون حرية في انتقال الذهب بدون قيود.

ولاستحالة تحقيق هذين الشرطين فإنه يسمح بتحرك هذا السعر بحرية ضيقة جداً، وهو حدي دخول وخروج الذهب من الدولة وفقا لقوى العرض والطلب الخاصة بكل عملة من عملا الدول الأجنبية (أي حسب تصدير واستيراد الذهب) وهو ما يعرف ب"قواعد الذهب"(عوض الله، 2004، ص49).

1- سعر الصرف المستخدم في ظل نظام بروتن وودز:

مع تطور النظام النقدي الدولي وانعقاد اتفاقية بروتون وودز عام 1944 في الولايات المتحدة الأمريكية ارتبط ثبات سعر صرف العملات الأخرى بالدولار الامريكي مع قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، فالدولار الأمريكي كان عملة الاحتياطي الرسمي وكان من أهم

أهدافه هو ضمان تحقيق درجة أكبر من الاستقرار في أسعار الصرف (كريانين، 2007، ص283).

حيث وضع صندوق النقد الدولي حد اقصى لتقلبات مختلف العملات مقابل الدولار والمتمثل بنسبة (1%للأعلى و1%جهة الانخفاض)، ولا يسمح للدول الأعضاء بتعديل سعر صرفها بحدود10% دون رجوع مسبق لصندوق النقد الدولي، مع ابلاغ الصندوق بذلك التعديل (عطون، 1992، ص81)، وهو ما يطلق علية بالتثبيت القابل للتعديل، والذي تلجأ إليه الدولة عندما تواجه خطر ما في مركزها الخارجي(Clark، 2001، p18).

غير ان التثبيت بالنسبة إلى عملة واحدة وسط التقلبات العالمية لأسعار الصرف يعد مخاطرة للبلد، إلا إذا قامت بتثبيت عملتها مع الدولة التي تعتبر الشريك التجاري الأول لها، وللخروج من هذه المشكلة كان الحل بربط العملة المحلية بسلة من العملات، حيث يتم تقييم العملة المحلية بسلة من العملات الرئيسية انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين في الدولة، وإما باستعمال السلة الجاهزة من طرف FMI وهي سلة SDR(Special Drawing Right) وحدة حقوق السحب الخاصة، والتي تم تقييمها على متوسط مرجح للدولار والين واليورو والجنيه الإسترليني، ويتم إعلان سعر الدولار المعادل لـــSDR يومياً من قبل FMI حيث تقوم الدول المعنية بالتعديل في سعر عملتها بالدولار لتحقيق سعر صرف ثابت بالنسبة لـــSDR(معروف، 2006، ص293).

ولنظام سعر الصرف الثابت بعض النقائص والعيوب إلى جانب مزاياه التي حققها وفيما يلي سنذكر مزايا وعيوب هذا النظام.

أولاً المزايا: من مزايا أنظمة الصرف الثابتة ما يلي:

- يعمل سعر الصرف الثابت على تنشيط حركة التجارة الخارجية والاستثمار مع البلدان نفس منطقة العملة.
- يعمل على تخفيف صدمات العرض المؤقتة، باستخدام الاحتياطات النقدية.
- يعمل على التقليل من الصدمات الخارجية على الدخل المحلي والأسعار(حميدات، 1996، ص70)
- في ظل سعر الصرف الثابت إذا كانت العملات المكونة للسلة تمتاز بالثبات والإستقرار، فإن عملية الربط بها تكسب سياسات الحكومة ثقة قوية، كما يؤدي إلى

زيادة ثقة بقية بلدان العالم في تعاملاتهم التجارية والرأسمالية مع الدول المثبتة لسعر صرفها.

- يوفر هذا النظام إمكانية التحكم في كمية النقود، لأن الإصدار النقدي محدود بكمية الذهب، وهذا يمنع حدوث تضخم.
- سعر الصرف الثابت يحدث تغيرات في اقتصاد الدولة يمكن أن تحقق توازن تلقائي في ميزان المدفوعات (راتول، 2004، ص ص14-15).

وما يمكن ان نستخلصه هو أن نظام سعر الصرف الثابت أكثر إيجابية في الدول ذات الاقتصاد المحدود، حيث تكون علاقتها الاقتصادية الخارجية قليلة وهذا في حالة ربط العملة المحلية بعملة واحدة.

ثانياً: عيوب نظام سعر الصرف الثابت: من عيوب هذا النظام ما يلي:

- في حالة الربط بعملة أجنبية وحيدة يمكن أن يتسبب في إضعاف عمل السلطات النقدية في عملية الرقابة على النقد من خلال زيادة التدفقات الرأسمالية إلى الداخل.
- وفي حالة الربط بسلة من العملات يمكن ان تنعكس درجة تقلب وزن إحدى عملات السلة على سعر الصرف من خلال الظروف الاقتصادية والسياسات النقدية لبلد هذه العملة.
- في ظل أسعار الصرف الثابتة يمكن أن تقع اختلالات في ميزان المدفوعات تؤدي إلى تغير الاحتياطات النقدية وكذا الأسعار المحلية (Benhaji، 2008، p354).
- في ظل هذا النظام يصعب على الدولة اللجوء إلى سياسة تخفيض سعر العملة المحلية، كما أنها قد لا تحصل على موافقة صندوق النقد الدولي على التخفيض (امين، 2011، ص30).

هذه العيوب في نظام الصرف الثابت أدت إلى ضرورة التخلي عن التثبيت من أجل تحقيق أكبر قدر من الأهداف الاقتصادية والسياسية المسطرة، وهذا ما أوضحه الاقتصادي Mundell من خلال الثلاثية المستحيلة، ووفقاً لهذه الأخيرة لا تستطيع البلدان أن تختار سوى اثنين فقط من ثلاث نتائج ممكنة، والذي يوضح من خلاله أن السياسة الاقتصادية الكلية لا يمكن للدول تحقيقها إلى من خلال توفر عنصرين من رؤوس المثلث والمتمثلة في: (الصادق واخرون، 2003، ص27)

أ. حرية حركة رؤوس الأموال عبر الحدود.

ب. استقلالية السياسة النقدية.

ج. نظام سعر صرف ثابت.

حيث إذا اختارت الدولة سعر صرف ثابت وسياسة نقدية مستقلة لتحقيق أهدافها لابد من تقييد حركة رؤوس الأموال حتى لا تتأثر أسعار الفائدة المحلية بالتغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة العالمية، أما إذا اختارت حرية انتقال رؤوس الأموال واستقلال السياسة النقدية فلابد من التخلي عن سعر الصرف الثابت لعدم قدرة السلطات النقدية تحقيق الأهداف الاقتصادية المحلية.

وما يمكن استخلاصه هو أنه في حال اعتماد الدولة على نظام سعر الصرف الثابت، تواجه السلطات النقدية صعوبة بالغة في تصحيح الاختلال الخارجي نتيجة التعارض بين الأهداف الداخلية والخارجية للسياسات الاقتصادية.

الفرع الثاني: **نظام الرقابة على الصرف** (**سعر الصرف المدار**، **المرونة المقيدة**)

يقصد بالرقابة على الصف وضع السلطة النقدية قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي، ويكون في ظل هذا النظام تقييد حرية تصدير واستيراد النقد الأجنبي، بالإضافة إلى أن تحويل العملة إلى العملات الأخرى لا يكون بصفة مطلة إنما بقواعد وشروط تفرضها السلطة النقدية من خلال التأثير على ظروف العرض والطلب على الصرف الأجنبي بغية المحافظة على استقرار أسعار الصرف.

تعتمد الدولة على نظام الرقابة على الصرف في حال رغبتها في التحكم في أسعار العملة المحلية في الأسواق الدولية، فنظام الرقابة على الصرف يتطلب توافر أجهزة تقنية وفنية ذات فعالية عالية، حتى لا تؤدي إلى انتشار الرشوة من أجل تسهيل إجراءات التعامل.

بمقتضى أنظمة الرقابة على الصرف كل من يصدر بضاعة إلى الخارج لابد أن يقدم العملة الأجنبية التي حصل عليها إلى البنك المركزي لتحويلها إلى عملة وطنية وفقا لسعر صرف محدد.

ويتميز نظام الرقابة على الصرف بما يلي (راتول، 2006، ص241):

- تقييد حرية تصدير واستيراد الصرف الاجنبي

- تقييد حرية تحويل العملة الوطنية إلى عملات أجنبية واخضاعها لقواعد منظمة تضعها الدولة.

ويهدف نظام الرقابة على الصرف إلى تحقيق الأهداف التالية (موسى واخرون، 2012، ص ص166-167):

- حماية القيمة الخارجية للعملة من التدهور وزيادة كسب ثقة الأفراد بالتعامل به من خلال تقييد الطلب على الصرف الأجنبي بدلا من اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة المحلية.
- علاج الخلل في ميزان المدفوعات والمحافظة على توازنه، من خلال التحكم في بيع وشراء العملة الأجنبية ومنع خروج رؤوس الأموال من الدولة.
- حماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية من خلال منع استيراد السلع التي لها بدائل في الاقتصاد الوطني أو شبيهه بالإنتاج المحلي، والتي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.
- الحصول على موارد مالية ناتجة عن الفارق بين السعر المنخفض الذي تشتري به العملات الأجنبية وسعر البيع المرتفع الذي تباع به.
- توجيه الموارد الإنتاجية نحو القطاعات الأكثر فعالية في الاقتصاد من اجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.
- تنمية الاحتياطات من وسائل الدفع الخارجي من ذهب وعملات قابلة للتحويل.

لكن هذا النظام تخلت عنه بعض الدول التي تبنته وذلك لما تضمنه من الصعوبات وعراقيل نتيجة تحايل المتعاملين الاقتصاديين على الرقابة بفوترة الواردات بأعلى من قيمتها، أو التقليل من قيمة الصادرات من أجل تهريب الأموال والحصول على عملا أجنبية إضافية من البنك المركزي بالسعر الرسمي وبيعها بفائدة في السوق الموازية.

ما يمكن استخلاصه هو أنه في ظل اعتماد الدولة على نظام الصرف الثابت تستطيع الدولة أن تتحكم في وارداتها حيث لا يستطيع أي مستورد أن يحصل على العملة الأجنبية الضرورية لدفع ثمن ما يستورده إلا عن طريق الإدارة المسئولة عن الرقابة على الصرف، لذلك لابد أن يأخذ إذناً بالاستيراد، ولا تعطي الدولة إذن استيراد إلا بمقتضى أنظمة تضعها لمنع استيراد السلع أو تخفيض استيرادها إلى أدنى حد ممكن أو منع استيرادا بعض السلع من دول معينة وتشجيع استيرادها من دول أخرى، وبذلك تستطيع الدولة عن طريق الرقابة

على الصرف ان تتحكم تحكما كاملا في وارداتها من الخارج سواء من ناحية تركيبها السلعي، أو التي تخشى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج تعتمد على نظام الرقابة على الصرف.

الفرع الثالث: سعر الصرف المرن(المعوم)

تبنت العديد من الدول نظام الصرف المرن بدلا من نظام الصرف الثابت ونظام الرقابة على الصرف نظرا لتزايد حجم العلاقات الاقتصادية الدولية، والتحركات الكبيرة في رؤوس الأموال، إلى جانب كون هذا النظام يتميز بمرونته وقابليته للتعديل، حيث تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها حسب المؤشرات الاقتصادية للبلد.

يطلق على نظام سعر الصرف المرن اسم "نظام تعويم العملات" وفي ظل هذا النظام لا تتحمل السلطات المالية والنقدية عبئ معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسات المناسبة من خلال الحد من الواردات وإحداث تغييرات مهمة في مستويات الأسعار، وكذلك من خلال إحداث تغيرات في مستويات الدخل، أو إحداث تغييرات في مستوى أسعار الفائدة، أو وضع قيود على انتقال رؤوس الأموال (موسى واخرون، 2012، ص165).

وهذا ما يساهم في توسيع درجة استقلالية السياسة النقدية(Oskoee، 1999، p122)، فجهاز الأسعار تكفل بإحداث التغيرات المناسبة في معدلات الصرف والتي تنعكس بدورها في التأثير على قيمة الصادرات والواردات وكذا انتقال رؤوس الاموال(S.Soofi، 2009، p36)

وفي ظل نظام الصرف المرن تتحدد القيمة الخارجية للعملة من خلال قوى العرض والطلب على العملات في أسواق الصرف الأجنبية من أجل تحقيق سعر الصرف التوازني وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات(G.Paioannou، 1995، p305)، حيث يتحدد سعر الصرف عند المستوى الذي تتوازن عنده الكميات المطلوبة من الصرف الأجنبي مع الكميات المعروضة(امين، 2011، ص32).

رغم ان هذا النظام يفترض عدم تدخل السلطات النقدية، إلا أن الدول لا يمكن ان تترك مصير استقرارها الاقتصادي مرهون بتقلبات قوى العرض والطلب، لذا تلجأ السلطات النقدية والمالية للتدخل من أجل توجيه سياستها النقدية وفقاً لما تراه مناسبا تفاديا لحدوث

أزمات داخل اقتصادها ومن هذه الإجراءات ما يمسى بالتعويم النظيف والتعويم غير النظيف (التعويم المدار، الموجه) وسنوضح الفرق فيما يلي:

أولاً: التعويم النظيف (الحر):

تترك السلطات النقدية سعر الصرف حرا يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب، حيث يبقى سعر الصرف خاضعاً لقواعد السوق، وخوفا من مخاطر التعويم الحر تقوم السلطات النقدية بالموازاة بإنشاء أموال موازنة الصرف، من خلال تخصيص أرصدة من الاحتياطيات النقدية والذهب، وتقوم السلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي عن طريق البيع والشراء للنقد الأجنبي حسب الحالة من أجل حماية سعر صرف العملة المحلية من التغيرات العارضة التي تنشأ بسبب عمليات المضاربة، وتعتبر أموال موازنة الصرف وطرق استخدامها قواعد اللعبة في ظل أسعار الصرف الحرة(راتول،2006م، ص140-141)

ثانياً: التعويم غير النظيف (المدار)

يتميز التعويم غير النظيف بإمكانية تدخل السلطات النقدية من أجل تغيير اتجاه العرض والطلب على العملات الأجنبية، من أجل التأثير على قيمة العملة المحلية لتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة(شكري وعطوان، 2004، ص215) وذلك من خلال:

- بيع العملة الوطنية بهدف زيادة المعروض منها وتخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها رغبة زيادة الطلب العالمي على السلع المحلية.
- شراء العملة الوطنية لزيادة الطلب عليها ما يؤدي إلى رفع قيمتها من أجل منع خروج رؤوس الأموال إلى الخارج (سمير، 2011، ص62).

ويمكن اعتبار التعويم المدار الحل الوسيط بين الثبات والتعويم الحر، وهو ما يتلاءم مع الوضع النقدي ووضع التجارة الدولية.

وقد اصدر صندوق النقد الدولي بعض الشروط التي تستوجب على البنوك المركزية مراعاتها حين التدخل لإدارة سعر الصرف من أهمها (الزاوي، 2011، ص13):

- أن لا تؤدي تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف إلى الزيادة في حدة التقلبات.

- أن لا تهدف التدخلات للتأثير على أسعار الصرف إلى اكتساب فوائد على حساب دول أخرى.

أما الصور التي يمكن أن يتخذها هذا التدخل قصد التأثير على سعر العملة الوطنية فتتمثل في:

التأثير على حركة الصادرات والواردات من خلال رفع أو تخفيض الحواجز الجمركية، فزيادة الصادرات ستؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي إلى رفع قيمتها تجاه العملات الأجنبية، بينما الزيادة في الواردات على حساب الصادرات ستؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض العملة المحلية.

- التوسع النقدي دون الزيادة في الطلب على العملة الوطنية.
- استعمال سعر الفائدة، فإذا أرادت السلطات النقدية رفع قيمة عملتها فما عليها إلا القيام بتخفيض سعر الفائدة الموجه للمستثمرين، أما في الحالة العكسية فستقوم برفعه.

والشكل رقم (2.1): يوضح حالة السوق الحرة بالإضافة إلى تدخل الدولة من أجل توجيه سياستها الاقتصادية، حيث يتحدد سعر الصرف في السوق الحرة للعملة الأجنبية عند تقاطع منحنى العرض والطلب لهذه العملة.

فإذا وجدت الدولة أن مدفوعاتها نحو الخارج تفوق مداخيلها من الخارج تقلصت قيمة العملة الوطنية لصالح العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي، في هذه الحالة تضطر الدولة إلى التدخل لإجبار المصدرين والمتعاملين بالعملة الصعبة على بيع ما لديهم من عملات أجنبية له أو لبنوك معينة، وهذا التدخل يكون عادة بفرض سعر إداري نرمز له بالرمز P2 يكون أقل من السعر التوازني P1، ويلاحظ انه عند السعر الإداري يكون الطلب على الصرف الأجنبي QD2اكبر من عرضهQD1.

ومن بين الأسباب الداعية إلى اعتماد نظام الصرف المرن نذكر:

- عدم وجود احتياطات كافية: كون قلة أو عدم توفر الاحتياطات يؤدي إلى عدم الثقة في النظام بالإضافة إلى وجود المضاربة.
- عدم وجود استقرار على الصعيد الكلي: يحتاج نظام الصرف الثابت إلى توازن داخلي من أجل نجاحه، وهذا ما تفتقره معظم الدول خاصة الدول النامية التي تتميز بمعدلات تضخم عالية وحالة عدم الاستقرار، مما دفع الدول اعتماد نظام الصرف المرن لجعل السوق المحرك الأساسي لأسعار الصرف.

- الاعتبارات السياسية: حيث عند تبني نظام سعر الصرف الثابت وفي حالة ما إذا قامت الدولة بتخفيض قيمة عملتها تكون الدولة محل مساءلة الشعب، لكن في أسعار الصرف المرنة الانخفاض يكون تلقائياً.

ولنظام سعر الصرف المرن مزايا وعيوب يمكن ذكرها فيما يلي:

1- مزايا نظام سعر الصرف المرن: يتميز نظام الصرف المرن بالعديد من المزايا نـــذكر منها:

- يسهل تطبيق نظام الصرف المرن، لأن تنظيمه آلي في تحديد سعر صرف العملات وتحقيق تعادل حقيقي لسعر الصرف دون وجود مجال لتقدير العملة بأكثر أو بأقـــل من قيمتها، فهو يتحدد بفعل ظروف اقتصادية محركة للسوق، كما يساعد على وضع الدولة في مكانتها في التجارة الدولية(Kayani، 2012، p216).
- يعمل نظام الصرف المرن على الحد من المضاربة برؤوس الأموال فـــي الآجـــال القصيرة.
- يسمح بإعادة التوازن لميزان المدفوعات تلقائياً، ولا يحتاج لتدخل البنوك المركزيـــة للتأثير على سعر الصرف وإنما يقتصر دورها على المراقبة للتوفيق بين العـــرض والطلب (ملاك، 2001، ص ص201-202).
- يسمح بحرية التجارة الدولية من خلال إزالة القيود في العلاقات الاقتصادية والنقدية الخارجية، فضلا عن ذلك فإن هذا النظام يمكن أن يخفف من مســـؤولية الســـلطات النقدية عن انخفاض قيمة العملة(امين، 2011، ص51).

غير أن هذه المزايا غير مطلقة كون أن التوازن في أسعار الصرف يأتي من خـــلال الحرية المطلقة لأسعار الصرف، ولو تحقق ذلك التوازن لما كانت هناك حاجة للجوء إلـــى التعويم المدار من خلال تدخل البنك المركزي، كما أن السياسة النقدية الداخلية غير مستقلة تماماً، كون التعويم دما يكون مصاحب بتضخم يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات وبالتـــالي أسعار المنتجات الداخلية، وهذا يؤدي بالدولة إلى اتخاذ قرارات حمائية.

2- عيوب نظام الصرف المرن:

رغم توفر نظام الصرف المرن على العديد من المزايا إلا أنه تتخلله بعض النقـــائص نذكر منها:

- ان تغيرات اسعار الصرف في ظل التعويم تؤثر بشكل كبير على الأسعار المحلية والدولية، حيث أن التقلبات الحادة اليومية في أسعار الصرف تنعكس بشكل مباشر على أسعار السلع المحلية وبالتالي تؤثر عكسياً على نشاط التصدير
- نظام التعويم لم يساهم في التقليل من أعباء المدفوعات او التقليص من حجم الطلب على الاحتياطيات مقارنة لما كان عليه الوضع في نظام التثبيت (حميدات، 1996، ص108).
- يؤدي تعويم العملة المحلية إلى ارتفاع سعر صرفها مقابل بقية العملات مما يؤدي إلى عرقلة حركة الصادرات وبالتالي زيادة الواردات مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري، كما يتسبب في اتجاه رؤوس الاموال المحلية نحو الاستثمار الخارجي لأنه اصبح بالإمكان مبادلة وحدة العملة المحلية بوحدات أكثر من العملة الأجنبية مما يؤثر على ميزان المدفوعات (روبادو غوبتا وآخرون، 2006، ص4).

نلاحظ من خلال الشكل أن هناك اختلاف بين سعر الصرف المرن وسعر الصرف الثابت، فوجود فائض في ميزان المدفوعات حسب مفهوم سعر الصرف المعوم يعني ضمنا ارتفاع القيمة الخارجية للعملة وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على الاستيراد وتقليل الصادرات، لأن الطلب الخارجي على الصادرات سينخفض نتيجة ارتفاع القيمة الخارجية للعملة، فيقل الفائض بسبب ظهور العجز في الميزان التجاري وتعود الحركة إلى نقطة التوازن من جديد، والعكس صحيح في حالة العجز.

والفرق في هذه الألية عنها في ظل قاعدة الصرف الثابت هو أن تأثير الاختلاف مرتبط مباشرة على القيمة الخارجية للعملة وليس على كمية النقود، أي لم تعد القيمة الداخلية للعملة هي أساس الوصول إلى الاستقرار في القيمة الخارجية لها، وفي هذه الحالة يتم عزل الاقتصاد المحلي عن الصدمات الخارجية، حيث أن العجز في هذه الحالة يصحح تلقائياً.

من خلال ما سبق يمكن القول ان نظام الصرف المرن يسمح بإتباع سياسة اقتصادية ونقدية مستقلة وأكثر مرونة، يمكنها التكيف والتفاعل مع الصدمات ذات الاصل الداخلي أو الخارجي وامتصاص آثارها وذلك بتقرير ما تراه السلطات مناسباً، سواء فيما تعلق بالعمالة

أو أسعار الفائدة وكمية النقود، ولا تكون هناك أسباب تسمح للمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي لتقديم توجيهاتها.

وبعد استعراضنا لأهم انظمة الصرف المعتمدة، يمكن القول أن اختيار نظام صـــرف عن آخر لا يتم نظرياً على أساس سلبيات وإيجابيات كل نظام، وإنمـــا تحكمـــه الظـــروف الداخلية والخارجية لكل دولة حيث يكون النظام المعتمد يساهم في تحقيق النمو الاقتصـــادي للدولة.

العوامل المؤثرة على أسعار الصرف:

بالنظر للأحداث الاقتصادية والسياسية نجد ان هناك العديد من العوامل والمحددات التي تؤثر على ارتفاع وانخفاض الطلب والعرض على العملات بالسوق مما يؤدي بدوره إلى التأثير على أسعار صرفها ارتفاعاً وانخفاضاً، وبالتالي يمكن تصنيف هذه العوامل إلى قسمين وهما: العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف، والعوامل غير الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف (النحال، 2016، ص37).

العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف:

1- كمية النقود:

يرى فريدمان في مقاله الشهير(عرض النقد وتغيرات الأسعار والناتج) أن حركات الأسعار تعكس بشكل أساسي التغيرات المهمة في كمية النقود، وان هناك علاقة وثيقة بين تغيرات كمية النقود لوحدة واحدة من الناتج وحركات الأسعار، ويقول فريدمان أنه ليس هناك من حالة حصل فيها تغير أساسي في كمية النقود بالنسبة لوحدة من الناتج دون أن ترافقه تغيرات مهمة في مستوى الأسعار الا وصاحبها تغير جوهري في كمية النقود لوحدة واحدة من الناتج في نفس الاتجاه، وقد أشار إلى أن ما يفسر صحة العلاقة بين كمية النقود لكل وحدة من الناتج وتغيرات الأسعار هو وجود عاملين هما:

أ- تغيرات الإنتاج والتي تعد متغيراً مستقلاً ففي حالة ثبات كمية النقود وتضاعف حجم الإنتاج فإن الأسعار ستميل إلى الانخفاض بمقدار النصف تقريباً وتعليله لذلك هو هبوط كمية النقود بالنسبة لوحدة من الناتج.

ب- تغيرات كمية النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها نسبة إلى دخولهم.

ويرى فريدمان ضرورة التناسب بين معدل نمو كمية النقود الكلية ومعدل نمو الإنتاج والسكان للإبقاء على استقرار الأسعار، ومما تقدم يتضح أن الافراط في الإصدار النقدي وتزايد كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وبالتالي جعل سلع الدولة المعنية أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى، مما يتسبب في زيادة الاستيرادات وانخفاض الصادرات ويقابل ذلك زيادة في الطبل على عملات تلك الدول وانخفاض في الطلب على العملة المحلية مما ينتج عنها ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية(الغالبي، 2010، ص ص62-61).

2- أسعار الفائدة:

تؤثر أسعار الفائدة في أسعار الصرف بشكل غير مباشر، فانخفاض أسعار الفائدة مع توافر الفرص الاستثمارية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال بهدف الاستثمار، مما ينشط الاقتصاد الوطني ويؤدي إلى تحسن قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى. وفي حال ارتفاع أسعار الفائدة يضعف التوجه للاقتراض من قبل المستثمرين وينتج عن ذلك انخفاض النمو الاقتصادي ونعكس ذلك على قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى(إضاءات، 2011، ع5).

إذ أن الزيادة في سعر الفائدة الحقيقي في الدولة A سيدفع من الدولة B والدولة C، على زيادة الطلب على عملة الدولةA واقراض عملاتهم المحلية الى مقترضين في الدولة A وهذه التحركات في رأس المال سوف تؤدي إلى رفع قيمة العملة A بالنسبة لعملةB وعملة C، اما انخفاض أسعار الفائدة المحلية سيكون أثره معاكساً لما ذكر أعلاه.

ولا تقتصر التغيرات في أسعار الفائدة على الأسعار المحلية فحسب بل تمتد إلى أسعار الفائدة الأجنبية، فعندما ترتفع أسعار الفائدة الحقيقية في الدولة B والدولة Cفان المستثمرين في الأصول المالية قصيرة الأجل سوف يستبدلون العملة A بالعملةB والعملة C، ليحققوا المزايا التي أتيحت لهم بتحسن فرصة الكسب في هذه الأسواق.

وعليه فارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج يزيد الطلب على العملات الأجنبية ويزيد عرض العملة A وينشأ عنه انخفاض قيمتها بالنسبة لعملات الدول الأخرى التي ارتفعت لديها أسعار الفائدة الحقيقية وبالعكس فانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية يؤدي إلى نتيجة مغايرة تماماً

ويرى الباحث أن معدلات الفائدة ينعكس أثرها المرتفع على بلد ما بكونها جاذباً للفرص الاستثمارية من قبل المستثمرين الأجانب، وبذلك يدفع أسعار الصرف نحو الانخفاض. وهكذا تكون معدلات الفائدة وأسعار الصرف على علاقة عكسية.

3- معدلات التضخم:

يلعب التضخم دور هام وبارز في تقدير قيمة عملة أي دولة، فعلى سبيل المثال إذا كانت معدلات التضخم في الهند أقل نسبياً من معدلات التضخم لدى دول العالم، سيؤدي ذلك إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات وبالتالي زيادة الطلب على عملة Rupee الهندية وذلك لشراء السلع الهندية والذي بدوره سيؤدي إلى ارتفاع قيمة الروبية الهندية،

لذلك يمكن اعتبار انخفاض معدل التضخم من العوامل المحددة لقيمة عملة أي دولة (Pareshkumar J. Patel1، 2014). ويرى (عبدالقادر، 2011) أن التضخم يعد من العوامل المؤثرة على سعر الصرف فارتفاع معدلاته في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي تدهور سعر صرفها مما يدل على أهمية المستوى العام في الأسعار في التأثير على أسعار الصرف(عبدالقادر، 2011، ص7)

ميزان المدفوعات:

ان ميزان مدفوعات الدولة هو الذي نستطيع من خلاله تحديد العوامل المؤثرة في عرض العملة الوطنية والطلب عليها، حيث إن الايرادات في ميزان المدفوعات تمثل طلباً على العملة الوطنية، أما جانب المدفوعات فيمثل عرضاً للعملة الوطنية أي طلباً للعملات الأجنبية.

ومن هنا فأن أي فائض في ميزان المدفوعات للدولة والناتج عن زيادة قيمة الصادرات على قيمة الواردات يؤدي إلى زيادة طلب العملة الوطنية على المعروض منها في سوف الصرف الأجنبي، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية. كما أن أ عجز في ميزان المدفوعات للدولة الناتج عن زيادة قيمة الواردات على قيمة الصادرات، يؤدي إلى زيادة عرض العملة الوطنية وانخفاض الطلب عليها، ومن ثم انخفاض في سعر صرفها (الخطيب وديباب، 2015، ص ص287-288).

4- عجز الموازنة الحكومية والسياسة المالية:

تميل السياسة المالية في الدولة إلى التأثير على سعر الصرف، فالسياسة المالية المقيدة تحقق فائض في الموازنة لأنها تعمل على تخفيض الطلب الكلي، الذي يؤدي لانخفاض النشاط الاقتصادي مما يؤدي لانخفاض الواردات وزيادة الصادرات ويتجه الحساب الجاري لتحقيق فائض، وهذا كله يؤدي لرفع قيمة سعر الصرف للعملة المحلية مقابل انخفاض سعر الصرف الأجنبي.

كما أن هذه السياسة تؤدي لانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية في تلك الدولة الأمر الذي يؤدي لخروج التدفقات الرأسمالية للحصول على عائد أكبر، وهذا يزيد من عرض عملتها وانخفاض سعر صرفها مقابل ارتفاع سعر الصرف الأجنبي، أم السياسة التوسعية فإنها تشجع الطلب الكلي بما فيه الطلب على الواردات وتحقيق عجز في الميزان الجاري وستزيد من الاقتراض الحكومي، ويرتفع سعر الفائدة الحقيقي مما يحقق فائض في الميزان الجاري،

اما الضرائب فيكون لها رد فعل مختلف حسب الهدف المرجو منها تحقيقه، فإذا كان الهدف معالجة التضخم فإنها تخفض سعر الصرف، ولكن أثرها سيكون عكسياً لو فرضت الضرائب على رؤوس الأموال الداخلية فأنها ستشكل قيداً عليها مما يؤدي لرفع سعر الصرف (خضر، 2012، ص52).

العوامل غير الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف:

1- **الإشاعات والأخبار:** وهي تعد من المؤثرات السريعة على سعر الصرف بغض النظر عند درجة صحتها، إذ أنها تعمل على رفع أو تخفيض سعر صرف العملة لمدة قصيرة، ثم ما تلبث أن تعود قيمة العملة إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أثر الاشاعة أو الخبر، حيث أن سرعة تأثر سعر الصرف، بتلك الاشاعات يعتمد تجاوب قوى السوق تبعا لاستجابات المتعاملين فيه (خضر، 2012، ص53).

2- **الاضطرابات والحروب والحصار:** تعد الاضطرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية والخارجية من العوامل المؤثرة على سعر الصرف، حيث تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة والمال التي من شأنها ان تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير سعر الصرف، حيث يزداد الانفاق على المجالات العسكرية والامنية وتنخفض كفاءة الوحدات الاستثمارية بسبب التدمير او تعطيل المرافق العامة والخاصة فضلا عن الانخفاض في الصادرات وغيرها من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والتي تؤدي في مجملها إلى فقدان الثقة بعلمة البلد المعني، وفي مثل هذه الظروف تسيطر الحكومة على موارد الصرف الأجنبي وتقيد استعماله لخدمة الحرب(الغالبي، 2010، ص ص82-81).

ويرى مقداد(2007) ان الحصار الإسرائيلي النقدي المفروض على قطاع غزة، ووقف البنوك الإسرائيلية التعامل مع البنوك في قطاع غزة، أدى إلى وجود أزمة سيولة في قطاع غزة. قد تتكرر في كل لحظة تريد فيها إسرائيل حصار الشعب الفلسطيني(مقداد، 2007، ص3)

5- **خبرة المتعاملين في أسواق الصرف وأوضاعهم:** يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبراتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه الاسعار واتخاذ قراراتهم بشأنها وتحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها او ابقاءها على ماهي عليه وبناءً عليه فإن الأسعار تتأثر بخبرة هؤلاء المتعاملين وبمهاراتهم، فضلاً على ان

اسعار الصرف تتأثر بالقوة التفاوضية للمتعاملين والاساليب المستخدمة لتنفيذ عملياتهم المختلفة كما تتأثر بحجم التزاماتهم القائمة فإن كانت كبيرة سيتطلب اقناعهم بالتزامات اضافية تغير جذري في السعر ليغيرهم بزيادة حجمها والعكس يحدث ان كانت قليلة (الغالبي، 2010، ص83).

يتفق الباحث مع ما قدمه (الغالبي، 2010، ص ص81-82) وما قدمه (مقداد، 2007، ص3) حيث ان المستثمرون الأجانب يبحثون عن بلدان تتمتع ببيئة سياسية مستقرة، لأن ذلك يقلل من الشك المحيط باستثماراتهم، وغالباً ما يكون للاضطرابات السياسية والحروب والحصار تأثير سلبي على الاقتصاد بشكل عام مما يؤدي بدوره إلى تذبذب أسعار صرف العملات وعدم استقرارها. كما يتفق الباحث مع ما قدمه (الغالبي، 2010، ص83) حيث أن خبرة ومهارة المتعاملين ومعرفتهم بالسوق وقدرتهم على توقع اتجاه الأسعار بالسوق يعتبر عامل ذو أثر كبير حيث يتخذ هؤلاء المتعاملون قراراتهم في تحديد عروضهم من الأسعار على ضوء تحليلاتهم لاتجاهات الأسعار ويؤثر ما يتخذونه من قرارات على تطورات الأسعار بالسوق بوجه عام.

مخاطر اسعار الصرف:

1- مفهوم خطر الصرف:

هو متغير مهم في غالب الأحيان يتم اهماله من طرف الصناعيين، وعليه، فخطر الصرف هو مرتبط بتغيرات معدلات الصرف، عندما يتم التعامل بعملة تختلف عن العملة الوطنية ولا يتم إنهاء العملية في لحظتها.

كما يمكن تعريفه بالخطر الذي يسجل خسارة أو ربح غير متوقع عند عملية تحويل عملة صعبة بعملة الأساس والتي تكون على الأصول المختلفة(الحقوق والديون المسجلة بعملة أخرى).

ويطبق على المؤسسات التي تقوم بعمليات مالية مع الخارج، التي تبحث عن تحقيق أرباح من خلال تحسن أسعار الصرف لعملتها.

2-انواع مخاطر الصرف:

التعامل بالعملات ينطوي على عدة مخاطر تواجه المتعاملين ولا بد أن تؤخذ بين الاعتبار لتفادي أو تقليل آثارها، حيث يمكن أن التمييز بين حالتين من الخطر في سعر الصرف، الأولي في حالة انخفاض في قيمة العملة الأجنبية التي تمت بها الفوترة في عقد التصدير، والحالة الثانية في حالة ارتفاع قيمة العملة الأجنبية والذي يؤثر بدوه على حجم الصادرات، وسنوضح فيما يلي أنواع مخاطر سعر الصرف:

1- **المخاطر المالية:** وهي تلك المخاطر الناتجة من التقلبات الحاصلة في سعر الصرف والتي تتأثر بها كل أنواع المعاملات المستقبلية (النعيمي، 2012، ص284)، وتنشأ هذه المخاطر بسبب تغيرات في قيمة العملة والتي تحدث فجأة وبحدة في بعض الأحيان وهي من أكثر المخاطر وضوحا وهذه التقلبات تتكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف(صادق، 1997، ص145).

2- **مخاطر التمويل:** وهي تلك المخاطر التي يتعرض لها البنك عندما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي، فيضطر إلى سداد أسعار فائدة باهظة على الودائع النقدية المودعة لمدة 24 ساعة من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الصعبة.

3- مخاطر الائتمان: تنتج هذه المخاطر من عدم مقدرة الطرف الآخر المتعاقد معه على الوفاء بالتزاماته في الوقت المتفق عليه (حسن، 2010، ص215)، كأن يفقد المتعاقد قدرته على الدفع عند موعد الاستحقاق كما في حالات الافلاس، أو كأزمة السيولة التي تؤدي إلى تأخير تسليم المبالغ المتعاقد عليها لبضعة أيام أو أسابيع.

قد تتغير قوانين مراقبة العملة الأجنبية في الدولة المتعاقدة مع البنوك العملة فيها مما يؤدي إلى عدم مقدرتها على تحويل المبالغ المتعاقد عليها نتيجة فرض قيود على إخراج العملات الأجنبية (الطراد، 2001، ص ص231-232).

4- مخاطر الأسعار: هناك نوعان من الأسعار التي تؤثر على عمليات التعامل بالعملات الأجنبية:

أ- النوع الأول: وهي أسعار الفوائد على العملات وهو ما يؤثر على عمليات السوق النقدي عندما يكون استحقاق عمليات الإقراض والاقتراض غير متطابق، يكون هناك اختلاف في تاريخ حق شراء وبيع العملة في عمليات المقايضة، وتحدث المخاطر نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار الفائدة (بن علي، 2010، ص334).

ب- النوع الثاني: وهي أسعار العملات الأجنبية والمخاطرة فيها تظهر نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار العملات خلال فترة الاحتفاظ بها (حسن، 2010، ص، ص 215-216).

أهمية إدارة مخاطر سعر الصرف: تتعرض مختلف المنشآت التي تعمل في المجال الدولي لمخاطر تحركات أسعار الصرف ما أدى إلى ضرورة معرفة مختلف أنواع هذه المخاطر وأهمية الإلمام بها من أجل تفادي الخسائر الناجمة عنها وسنوضح فيما يلي دواعي الاهتمام بإدارة مخاطر الصرف:

- انتشار ظاهرة التمويل والعمل في بيئة اقتصادية دولية تعتمد على الآليات النقدية، مما زاد من أهمية الاهتمام بقضايا سعر الصرف وما يرتبط به من مخاطر.
- تزايد حدة التقلبات في أسعار الصرف نتيجة لكثرة المعاملات الاقتصادية والتدفقات الاستثمارية في الساحة الدولية لمواجهة متطلبات التجارة الدولية والتي زادت من الحاجة إلى استراتيجية جديدة لإدارة خطر الصرف (بو عتروس، 2007، ص ص 3-4)

- تقلبات سعر الصرف يمكن أن تؤثر ليس فقط على الوضعية المالية لمؤسسة دولية النشاط بل قد يمتد تأثيرها ليشمل التنمية الاقتصادية في الدولة المعنية.
- التحكم في خطر الصرف وإدارته بكفاء وفعالية يعمل على تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات، على اعتبار أن هذا الخطر يعتبر عاملا هاما ومحددا لأسعار التكلة خاصة في مثل دول العالم الثالث التي تستند في مدخلات عملياتها الإنتاجية إلى مواد أولية و وسيطة مستوردة (فوزي، 2009، ص61).

3-**طرق وتقنيات تغطية مخاطر الصرف:** تعددت تقنيات التغطية لمواجهة مخاطر الصرف، ويمكن التمييز بين التقنيات الداخلية والخارجية كما يلي:

أولا: التقنيات الداخلية للحد من التعرض لمخاطر الصرف: ومن أهم هذه التقنيات ما يلي:

1- **الدفع الآني (الدفع نقداً):** هي المثلى في التعامل التجاري خارج النطاق الوطني، لكن استعمالها يبقى محدودا جدا لوجود فارق زمني يفصل بين تاريخ العقد وتاريخ استعمال السلع، وأيضاً لغياب الثقة بين المتعاملين الأجانب وهذا ما يفرض في معظم الحالات استحالة الدفع الآني، ولغرض التقليل من التعرض المباشر لتقلبات أسعار الصرف فإنه مهم جداً تقليص المدة الزمنية إلى أقصى حد ممكن، وذلك حسب قدرة المؤسسة على التفاوض مع الطرف الآخر عند إمضاء العقد، وعادة ما يكون التفاوض على العقد مصحوباً بتخفيضات في الأسعار كمقابل للدفع المسبق، وتقديم تسهيلات للطرفين، ويتم اللجوء إلى هذه الطريقة عندما تكون عملة الدفع مختلفة عن العملة الوطنية للمصدر.
2- **فتح حساب بنكي في الخارج:** تلجأ المؤسسة لهذه الطريقة في حالة ما إذا كانت تستورد وتصدر من وإلى نفس الجهة، أي أن الدفع والتحصيل يكون بنفس العملة، وبالتالي فإن المشتري (المستورد) يدفع مباشرة في حساب المؤسسة دون تحويل المبلغ للعملة الوطنية للمؤسسة المصدرة، وتستعمل المؤسسة تلك المبالغ في تسديد ثمن وارداتها مباشرة بالعملة الأجنبية لتفادي خطر الصرف (طباش، 2012، ص ص74-75).
3- **اختيار عملة الفوترة:** من أجل تجنب التعرض لمخاطر الصرف، الحل الأكثر بساطة هو إصدار الفواتير بالعملة الوطنية، حيث أن هذه العملية تزيل كامل الشكوك سواء

بالنسبة للمصدر أو المستورد فيما يخص تقلبات سعر الصرف، حيث أن المصدر أو المستورد سيكون على علم بالمبلغ الذي سيحصل عليه أو سيدفعه عند أجل الاستحقاق.

وتجدر الإشارة إلى أن الفوترة بالعملة الوطنية بالرغم من أنها تقلل من مخاطر التعرض لتقلبات سعر الصرف إلا أنها ليست دائما ممكنة وهذا لتضارب المصالح بين المصدر والمستورد، حيث يفضل كل منهما إصدار الفواتير بعملة دولته، بالإضافة إلى ذلك فإن المؤسسات التي تلجأ إلى هذا الإجراء لا تستفيد من التغيرات التي تطرأ على بعض العملات التي تكون في صالحها لو تم التعامل بها.

4- **اللجوء إلى اتفاقيات (بنود) نقدية:** إن البنود أو الاتفاقيات النقدية بين المصدر والمستورد تسمح بتكييف سعر بيع أو شراء السلع والخدمات حسب تطورات سعر صرف العملات الأجنبية وهذا ما يسمح للمصدر والمستورد بتقليص تعرضه لتقلبات سعر الصرف، ونجد عدة أنواع من الاتفاقيات النقدية من هذا النوع منها:

أ. **التكيّف النسبي لأسعار السلع لتقلبات أسعار الصرف:** حيث من خلال هذه الاتفاقية يقبل كل من المصدر والمستورد بانعكاس تقلبات أسعار الصرف العملة المفوترة بها على أسعار السلع نسبيا، بحيث إذا ارتفع سعر الصرف فإن سعر السلع سينخفض وإذا انخفض سعر الصرف فإن سعر المنتوجات المصدرة أو المستوردة سيرتفع.

ب. **التكيّف النسبي لأسعار السلع لتقلبات أسعار الصرف مع إمتياز:** في ضل هذه البند يتفق كل من المستورد والمصدر على أن تقلبات أسعار الصرف العملة المفوترة بها تنعكس على أسعار السلع مع تحديد مجال أو نسبة معية للتغيرات الصرف التي ستطبق فيها الاتفاقية.

ج. **اتفاقية تقسيم المخطر:** ومن خلال هذا البند يتفق كل من المصدر والمستورد تقاسم. الخسارة أو الربح الناتج عن تغير سعر الصرف (SIMON، 2005، p440-441).

5- **تعديل تواريخ المعاملات:** وتقوم هذه العملية على مبدأ تعجيل أو تأخير الإرادات والمدفوعات المقومة بعملة أجنبية وهذا من أجل الاستفادة من ارتفاع أو انخفاض سعر الصرف، ويكون التعجيل أو التأخير حسب التوقعات المستقبلية لسعر الصرف، فمثلا: إذا كان من المتوقع انخفاض الدولار في نهاية الأسبوع فإن المؤسسة ستنتظر حتى انخفاض الدولار ثم تقوم بدفع فواتيرها أي تأخير الدفع حتى نهاية الأسبوع، وبالعكس إذا كان من المتوقع ارتفاع الدولار فسيتم تعجيل الدفع بهذه العملة (الدولار)

(FONTAINE، 2008، p;136) ويوضح الجدول التالي سلوك كل من المصدر والمستورد حسب توقعات تغيرات سعر الصرف (حياة، 2012، ص173).

جدول رقم 03: توضيح القرارات المرتبطة باتجاهات أسعار الصرف

	المستورد	المصدر
توقع ارتفاع العملة	تعجيل الدفع	تأخير (تبطيئ الدفع)
توقع انخفاض العملة	تأخير (تبطيئ)الدفع	تعجيل الدفع

(حياة، 2012، ص173)

6- **المقاصة:** ويتبع هذا الأسلوب بالنسبة للشركات التي تتعامل مع بعضها البعض داخل المجموعة، بأن تجري المقاصة بين المستحقات والمطلوبات الخاصة بكل منها اتجاه الأخرى دون الاحتفاظ في دفاترها بمراكز مكشوفة بالنقد الأجنبي إن هذا الأسلوب يسمح بتخفيض عدد المدفوعات التي تتم بين الوحدات المختلفة وتخفيض أيضا من المصاريف البنكية.

المطابقة: إن الاختلاف بين المقاصة والمطابقة يكمن في أن مصطلح المقاصة يستخدم في حالة التدفقات النقدية بين وحدات اقتصادية تضمها مجموعة واحدة، أما المطابقة فتستخدم بين هذه الوحدات بعضها البعض أو بينها وبين طرف ثالث. فالمطابقة أسلوب تتبعه الوحدة الاقتصادية لكي تطابق التدفقات النقدية الأجنبية الداخلة إليها والخارجة منها في نفس المواعيد تقريبا بحيث تستخدم المبالغ المستلمة بعملة أجنبية معينة في سداد المدفوعات المطلوبة بنفس العملة.

إدارة الأصول والخصوم: ويعني بهذا الأسلوب إدارة بنود الأصول والخصوم في الميزانية وذلك عن طريق زيادة المراكز المكشوفة للتدفقات الداخلة للشركة والمقومة بعملات من المتوقع ارتفاع قيمتها. وفي الوقت نفسه زيادة التدفقات الخارجة من الشركة والمقومة بعملات من المتوقع تخفيض قيمتها، أو العمل على موازنة التدفقات النقدية الداخلة إليها مع التدفقات النقدية الخارجة منها إذا كانت مقومة بنفس العملة (صادق، 1997، ص ص 194-196).

إن هذه التقنيات تسمح في تجنب أو الحد من التعرض لمخاطر الصرف، ولكن في حالة عدم تمكن المؤسسة أو المتعاملون التجاريون من الحد والتغطية بهذه الطرق فإن بإمكانهم اللجوء إلى تقنيات خارجية.

ثانياً: تقنيات التغطية الخارجية:

المقصود بالتقنيات أو الأساليب الخارجية دخول المؤسسة في علاقات تعاقدية مع طرف آخر خارجي لتغطية مخاطر الصرف. ويكون هذا الطرف في غالب الأحيان بنوك ومؤسسات تأمين حيث تقوم باقتراح خدمات في سوق الصرف الأجنبي بصفتهم وسطاء ماليين وأهمها:

1- **اللجوء إلى أسواق النقد الأجنبي من أجل تغطية مخاطر الصرف:** إن المؤسسة مهما كان نوعها مصدرة أو مستوردة يمكن لها أن تقوم بالتغطية ضد مخاطر الصرف بواسطة اللجوء إلى: العقود الآجلة، العقود المستقبلية، عقود المبادلة وعقود خيارات العملة التي

تم التعرض لها سابقا في المعاملات التي تتم في سوق الصرف.

أ- **التغطية باستعمال العقود الآجلة والعقود المستقبلية:** التغطية ضد مخاطر الصرف باستعمال العقود المستقبلية لها نفس المبدأ كما في الأسواق الآجلة إذ أن المتعامل بهذه العقود من أجل التغطية يجب أن يأخذ وضعية معاكسة عن تلك التي هو عليها في الأسواق الفورية، فالمصدر يتوقع انخفاض سعر العملة المقومة بها قروضه الممنوحة للمستورد، سوف يحمي وضعيته ضد خطر سعر الصرف ببيع عقد مستقبلي، والعكس بالنسبة للمستورد الذي يخشى ارتفاع سعر صرف العملة التي سوف يسدد بها ديونه للمصدر، فهو يحمى وضعه هذا بشراء عقد مستقبلي، وهكذا المصدر والمستورد محميان ضد جميع تغيرات سعر الصرف في الأسواق الفورية أو في الأسواق المستقبلية بنفس النسبة، لأن كل خسارة في السوق الفورية توازيه ربح في السوق المستقبلة، ورغم التشابه بين العقود الآجلة والمستقبلية إلا أن التغطية بالعقود المستقبلية

لا تكون دائما تامة وهذا نتيجة لنمطية العقود المستقبلية (SIMON، 2005، p:460-470).

ب- **التغطية باستعمال عقود الخيارات:** يمكن للمتعاملين في التجارة الخارجية اللجوء إلى خيارات الصرف للحد من مخاطر الصرف على قيمة عائداتهم أو مدفوعاتهم بالعملة الصعبة المتأتية من صفقاتهم الناتجة عن التجارة الخارجية. وفي هذا المجال يمكن للمصدر الذي لم يحصل على عائداته فورا أن يلجأ إلى شراء خيارات البيع، فإذا ارتفع سعر العملة الأجنبية التي تتم بواسطتها المعاملة عند لحظة التحصيل، فإن المصدر ليس من مصلحته ممارسة الخيار، بل عليه أن يحَصِل مبلغ العائدات من الصادرات في سوق الصرف نقدا وهذا للاستفادة من ارتفاع سعر الصرف، أما إذا انخفض سعر صرف العملة التي تتم بها الصفقة فإن المصدر يقوم بتنفيذ الخيار وهكذا يكون قد تجنب الخسارة الناجمة عن انخفاض سعر الصرف. كما يمكن للمستورد الذي لم يسدد قيمة وارداته فورا أن يلجأ إلى شراء خيارات الشراء، فإذا انخفض سعر عملة الدفع الأجنبية في سوق الصرف نقدا عند لحظة القيام بالدفع، فإن المستورد ليس من مصلحته ممارسة الخيار، بل عليه أن يحصل مبلغ الصفقة من سوق الصرف نقدا، أين يكون سعر العملة أقل من سعر الخيار، أما إذا ارتفعت قيمة العملة المعنية في سوق الصرف فمن مصلحة المستورد ممارسة الخيار(شريف، 2004، ص33)، وبهذه الكيفية فإن اللجوء إلى خيارات الصرف قد أتاح للمصدر والمستورد إمكانية تجنب الخسائر المحتملة الناجمة عن تغير سعر الصرف.

ج- **التغطية باستعمال عقود مبادلة العملة:** قبل أن نتطرق إلى كيفية تغطية مخاطر الصرف بواسطة عقود مبادلة العملة يجب أن نميز بين مبادلة الصرف ومبادلة العملة، فكلاهما هي عقود لمبادلة عملات إلا أن مبادلة الصرف هي اتفاق

لتبادل كمية محددة من عملة ما بعملة أخرى بسعر صرف متفق عليه مع اتفاق متزامن لإعادة تبادل الكمية نفسها من العملة الأولى بالعملة الأخرى بتاريخ لاحق وبسعر صرف آخر متفق عليه، فهي عملية مبادلة و إعادة مبادلة، أما مبادلة العملات فتعني تبادل طرفين

كمية ثابتة من عملتين بسعر الصرف الفوري ويتبادلان تدفق من أسعار الفائدة الثابتة أو المتحركة على العملات المتبادلة ثم إعادة تبادل العملتين بالتاريخ المحدد (خريس، 2012، ص118).

ونلخص أهم الاختلافات بينهما في النقاط التالية:

- مبادلات الصرف هي أدوات قصيرة الأجل وتتم في سوق الصرف ما بين البنوك، في حين مبادلات العملات هي عموما تعقد لفترات طويلة وغالبا ما تتم في السوق غير الرسمية.
- لا يوجد تبادل فوائد في مبادلة الصرف في حين يوجد ذلك في مبادلات العملة.
- في مبادلة الصرف يعتمد التبادل النهائي (عند استحقاق العقد) على سعر الصرف الآجل، أما في مبادلة العملات فيعتمد على سعر الصرف الجاري، وذلك بأخذ إما الصرف الجاري للفترة$t=0$ أو سعر الصرف الجاري عند الاستحقاق(محسن، 2006، ص207).

فبالرغم من هذا الاختلاف فإن كل من مبادلة العملة ومبادلة الصرف هي أداة احتياط من مخطر الصرف سواء للأجل القصير (مبادلة الصرف)، أو للأجل الطويل (مبادلة العملات). فلو أن بنكاً لديه فائض من الدولار الأمريكي في الوقت الحاضر، ولكنه سيحتاج إليه بعد سنة من الآن، وهو بحاجة في الوقت الحالي إلى العملة الأوروبية، للوفاء بالتزامات استحقت عليه، وفي المقابل يوجد بنك آخر لديه فائض من الأورو، وهو بحاجة إلى الدولارات الأمريكية، فإن من مصلحة البنكين الدخول في عقد مبادلة الدولار الأمريكي والأورو الأوروبي، إذ يوفر هذا العقد لكل منهما حاجته من العملة التي يريدها، بدلا من اللجوء إلى الاقتراض الذي يكلفهما دفع فائدة على القرض كما يقيهما مخاطر تقلب سعر صرف العملتين، وذلك لأن سعر الصرف الآجل بالنسبة لهاتين العملتين سيحدد مسبقا ضمن شروط العقد (عقود المشتقات المالية، 2011، ص381).

2- بعض الأساليب الأخرى الخارجية لتغطية مخاطر أسعار الصرف:

بالإضافة إلى التقنيات والأساليب السابقة لتغطية مخاطر الصرف، فقد تلجأ المؤسسة والمتعاملون التجاريون إلى تقنيات أخرى نذكر منها ما يلي:

أ. **التسبيقات بالعملة الصعبة:** تتمثل التسبيقات بالعملة في قروض قصيرة الأجل تمنحها بنوك وطنية أو أجنبية لصالح المؤسسة المصدرة التي تكون قد منحت أجلا للدفع للمستورد، ويكون مبلغ القرض في حده الأقصى مساويا لقيمة الدين الذي تمتلكه هذه الأخير على عميلها الأجنبي(المستور) (لطرش، 2007، ص115). حيث يمكن للمصدر أو المؤسسة المصدرة الحصول على قرض بالعملة الصعبة من البنك، هذا القرض الذي يعتبر كتسبيق تقوم المؤسسة بتحويله إلى العملة الوطنية بسعر صرف آجل، وعند حلول تاريخ الاستحقاق تقوم المؤسسة بتسديد قرضها إلى البنك بالعملة الصعبة بواسطة المبلغ الذي تحصلت عليه من الزبون الأجنبي، وبهذه الكيفية لا تتعرض المؤسسة إلى مخاطر الصرف. إضافة إلى كون التسبيقات بالعملة الصعبة تقنية بسيطة لتغطية مخاطر الصرف الأجنبي فتعتبر أيضا وسيلة لتمويل التجارة الخارجية وتساهم في تغذية خزينة المصدر (سارة، 2014، ص70).

ب. **التغطية عن طريق شركات تحصيل الديون:**

وهو أن تبيع الشركة مستحقاتها المالية بالعملة الأجنبية إلى إحدى شركات تحصيل الديون مقابل التنازل عن نسبة من هذه المستحقات لها وتصبح شركة تحصيل factoury company

الديون في هذه الحالة دائنا أصليا في مواجهة المدين وعليها تحصيل مستحقاتها منه بدون الرجوع إلى البائع.

ج. **الحصول على ضمان حكومي لتغطية مخاطر الصرف:**

تعمل بعض الوكالات الحكومية في كثير من البلدان على تشجيع الصادرات بتقديم ضمانات لتغطية المخاطر الائتمانية المرتبطة بالتصدير، وكذلك لتغطية مخاطر تقلبات سعر الصرف وذلك مقابل قيام المصدر بتسديد عمولة بسيطة للوكالة كي تتحمل الخسائر التي تنجم

عن التأخير عن الدفع أو تقلب سعر الصرف في غير صالح المصدر وتقوم البنوك التجارية بمنح ائتمان للمصدرين بشروط ميسرة في ظل الضمانات التي تقدرها هذه الوكالات الحكومية ونظرا لاشتداد حدة المنافسة بين الدول المصدرة للسلع الرأسمالية، فإن هذه الوكالات أصبحت تعرض دعما ماليا لتسديد الفوائد التي تحتسب على التمويل الائتماني الذي يمنح للمصدرين (عوض الله، 2005، ص104).

المبحث الثاني

الواردات اليمنية والعوامل المؤثرة عليها

اليمن بلد ضعيف اقتصادياً، واقتصادها غير متطور، وتعتمد بشكل كبير على المساعدات الدولية والاقتصاد ريعي رغم قلة الموارد النفطية، وتعاني من مشاكل هيكلية أهمها الفساد والنزاعات المختلفة والعقلية القبلية التي تسيطر على المسؤولين، في الجنوب كان النشاط الاقتصادي يعتمد على ميناء عدن والذي تأثر كثيراً بعد إغلاق قناة السويس وواجه اليمن مشاكل في دمج النظامين الاقتصاديين الضعيفين أصلاً بعد الوحدة يبلغ معدل المئوي للنمو الناتج المحلي لعام 2011 –10% ومعدل نمو الإنتاج الصناعي 9% تأثر تصدير البن والذي كان يشكل حوالي 20% من الناتج الإجمالي المحلي بسبب زراعة القات .وتشكل زراعة القات حوالي 10% من الناتج الإجمالي المحلي وهي مسؤولة عن توظيف ما يقارب 150,000 شخص في اليمن .

في نفس الوقت، هي مسؤولة بشكل رئيسي عن عدد من المشاكل البيئية أهمها استهلاك 30% من مياه الري واقتطاع أراضي كثيرة صالحة لزراعة الفواكة والخضروات والبن بإمكان اليمن أن يصدر ما يقارب 350,000–400,000 طن من الأسماك سنويًا ومع ذلك فإن الإنتاج في هذا القطاع ضئيل للغاية وغير مطور ويقتصر على صيادين وأصحاب قوارب صغيرة تبلغ قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي حوالي $33.76 مليار وهو منخفض.

ونسبة البطالة 35% ومن يعيش تحت خط الفقر (أقل من دولارين يوميًا) 45 % ويبلغ الحساب الجاري لليمن –$3.12 مليار والدين العام 37 %الناتج الإجمالي المحلي ومعدل الزيادة في التضخم 20% في مؤشر أسعار المستهلك على سبيل المثال وجاءت حكومة علي عبد الله صالح في المرتبة رقم 146 من 178 عام 2010 في تقرير منظمة الشفافية العالمية المعني بالفساد.

تصنف اليمن بأنها من أشدّ الدول النامية ذات الاقتصاد المتدهور. في مقارنة لدخل الفرد في الدول العربية أشارت تقارير GRP و CIA بأن اليمن تحتل المرتبة الأخيرة بين هذه الدول إذ يبلغ دخل الفرد فيها حوالي دولار واحد في الوقت الذي تحتل قطر المرتبة الأولى وبدخل فردي قدره 93 دولار تقريباً، بينما تشير دراسة محلية بأن الدخل السنوي للفرد أقل من 600 دولار، يعتمد الاقتصاد بشكل رئيس على الثروة النفطية للبلاد وقليل من

الثروة السمكية والزراعية والسياحة. واليمن دولة نفطية وتبلغ صادرات اليمن قبل انقلاب الحوثيين 259 ألف برميل يوميًا ويسهم 40% من الناتج المحلي وتسهم بـ70% من إيرادات الدولة و90% من الموازنة.

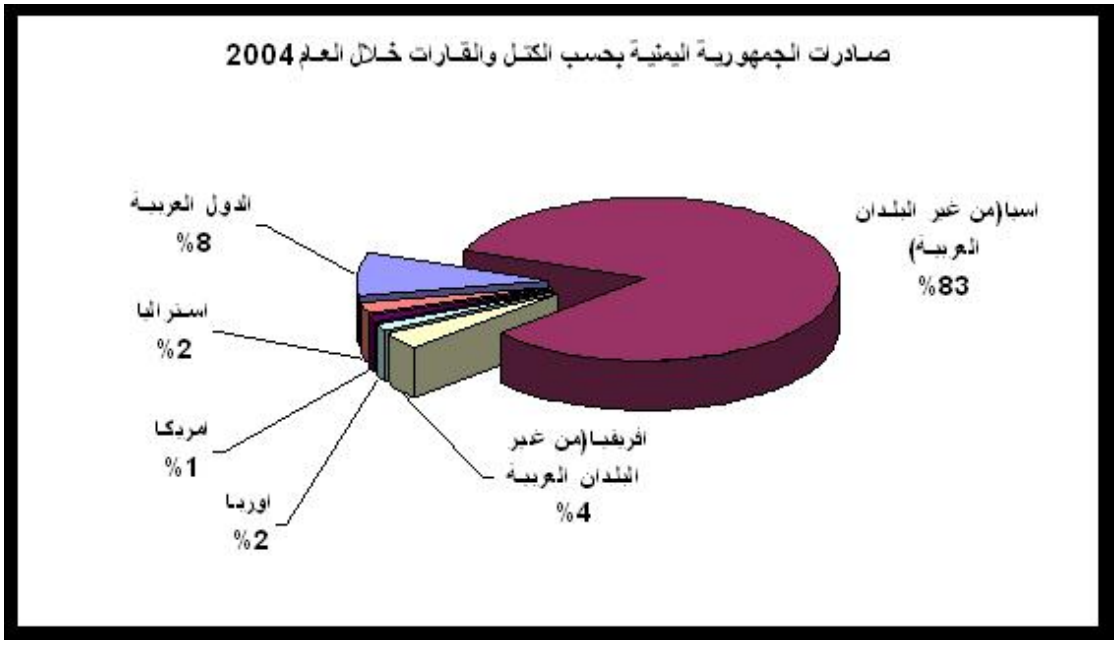
وفيما يتعلق بالواردات فإن السلع الوسيطة تشكل النسبة الأعلى من الواردات حيث تصل إلى(50%) من الواردات يأتي بعدها السلع الرأسمالية بنسبة تتراوح بين (15%-20%) وبقية النسبة للسلع الاستهلاكية .

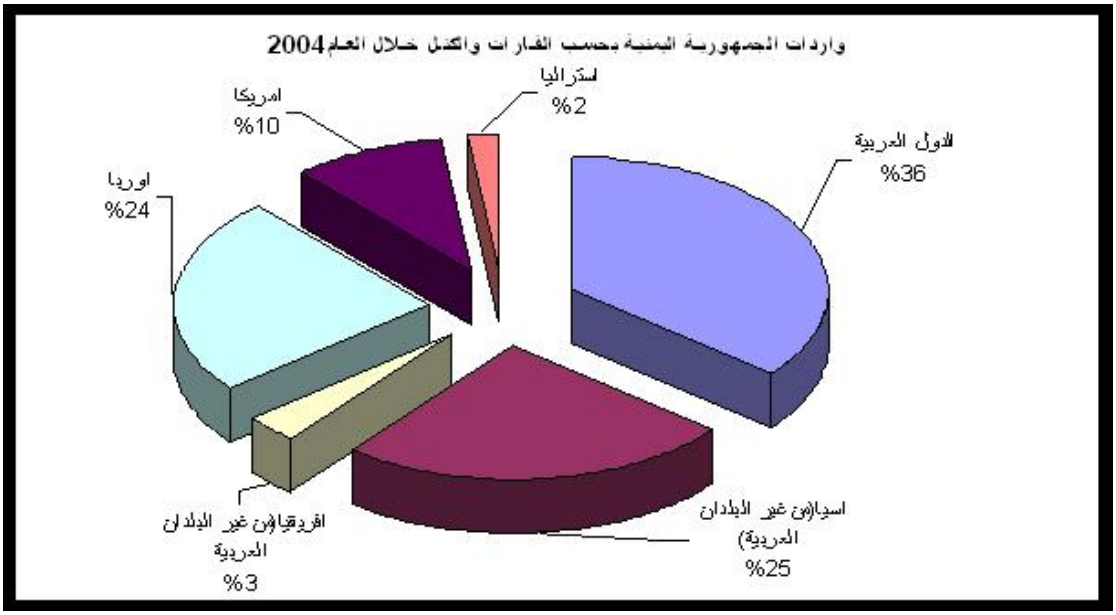
ومن حيث نوع السلع المستوردة تشكل السلع الغذائية القسم الأكبر بنسبة (25-30)% يليها وسائل النقل بنسبة تتراوح بين (20%-25%) من إجمالي الواردات .

وفيما يخص توزيع الصادرات بحسب البلدان تأتي مجموعة البلدان الأسيوية غير العربية في المقدمة بنسبة مرتفعة تتراوح بين (70%-75%) تليها الدول العربية بنسبة لا تتجاوز (10%) وتليها كل من البلدان الأوربية ، ومجموعة البلدان الأمريكية بنفس النسبة (5)% .

ومن حيث توزيع الواردات حسب الكتل تشكل البلدان العربية النسبة الأكبر بنسبة تتراوح بين (30-35)% تليها البلدان الأوربية بنسبة تتراوح بين (25-30)% تليها البلدان الآسيوية غير العربية بنسبة تتراوح بين (20-25)% .

جدول يوضح التبادل التجاري بين اليمن والعالم بالمليار ريال خلال العام2004م					
البيان	الواردات	%	الصادرات	%	الميزان التجاري
الدول العربية	263	35.7	62.8	8.3	-200.2
آسيا(من غير البلدان العربية)	185.1	25.1	624.3	82.9	439.2
أفريقيا(من غير البلدان العربية)	25.2	3.4	26.4	3.5	1.2
أوروبا	177.1	24.1	13.1	1.7	-164
أمريكا	70.9	9.6	8.9	1.2	-62
أستراليا	15	2.0	18	2.4	3
الإجمالي	736.3	100.0	753.5	100	17.2





ومع اتساع حجم الاقتصاد اليمني وارتفاع عدد السكان تزايدت حركة التجارة الخارجية في النمو والتوسع ولذا تبرز الحاجة إلى إعادة النظر في السياسات والإجراءات التي تحكم مسار هذا القطاع باتجاه تفعيل الإنتاج الزراعي والسمكي والصناعي وتطوير حركة الصادرات وتنويعها وإيجاد أسواق خارجية لها خاصة مع البلدان الإفريقية التي يظهر فيها حجم التبادل التجاري مع اليمن منخفضاً.

الفصل الثالث

منهجية البحث وإجراءاته

- منهج البحث
- عينة البحث
- أدوات البحث
- خطوات إجراءات البحث
- الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث

الفصل الثالث:

منهجية البحث وإجراءاته

منهج البحث

المنهج المستخدمة في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي، ويعرف المنهج الوصفي التحليلي بأنه: عبارة عن وصف دقيق وتفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد على صورة نوعية أو كمية، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفاً دقيقاً يوضح مقدار هذه الظاهرة، أو حجمها، أو درجة ارتباطها مع الظواهر المختلفة، وقد يقتصر هذا المنهج على وضع قائم في فترة زمنية محددة، أو تطوير يشمل عدة فترات زمنية، ولا يقتصر المنهج الوصفي على جمع البيانات والحقائق وتصنيفها وتبويبها، وتحليلها التحليل الكافي الدقيق المتعمق، بل يتضمن قدراً من التفسير لهذه النتائج، لذلك كثيراً ما يقترن الوصف بالمقارنة؛ إضافة إلى استخدام أساليب القياس والتصنيف والتفسير بهدف استخراج النتائج ذات الدلالة، ثم الوصول إلى تعميمات بشأن الظاهرة موضوع الدراسة

عينة البحث:

تم اختيار عينة عشوائية العاملين في البنوك اليمنية العامة بأمانة العاصمة صنعاء حيث تم توزيع (60) استبيان وتم استعادة جميع الاستبيانات (60) استبيان

أدوات البحث

تم الاعتماد على نوعين من أدوات البحث وهي

المصادر الرئيسية: والمتمثلة في استمارة الاستبانة

المصادر الثانوية: والمتمثلة في الدراسات السابقة والكتب والمراجع وتقارير منظمة الصحة العالمية والنشرات والتقارير الطبية ذات العلاقة بموضوع البحث

خطوات إجراءات البحث:

قامت الباحثات بالعديد من الخطوات

- تم تصميم استمارة استبانة من قبل الباحثات
- تم عرض استمارة الاستبانة على الدكتور المشرف للموافقة عليه وتعديلات وتقديم الملاحظات عليها

- بعد ذلك تم عرض استمارة الاستبانة على المحكمين للتأكد من ملائمته و صحة صياغتها
- بعد ذلك قامت الباحثات بأجراء التعديلات المناسبة عليها
- وتم توزيع عينة بسيطة من الاستمارات للتأكد من ثباتها وقدرته الطلاب على الإجابة عليها
- بعد ان تم التأكد من سلامة الاستبانة تم توزيعه على مجتمع البحث وعينته
- بعد ذلك قامت الباحثات بجمع الاستبيانات مرة اخرى من اجل تحليلها والحصول على النتائج النهائية لاجابات المبحوثين.
- ثم تم تسليمها للمحلل الإحصائي للحصول على النسب المئوية والتكرارات والانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية وخروج بنتائج وتوصياته ومقترحات:

ويمكن توضيح ذلك على النحو التالية:

الصدق والثبات

أولاً: **صدق الاداة** :صدق الاداة تعني التأكد من انها سوف تقيس ما اعدت لقياسه وتم التأكد من صدق الاستبانة (الاداة) بطريقتين او نوعين من الصدق هما (الصدق الظاهري) و (الصدق الذاتي).

الصدق الظاهري : صدق المحكمين ويقصد بصدق المحكمين : هو ان يختار الباحث عـــددا من المحكمين المختصين في مجال الظاهرة او المشكلة موضوع الدراسة، حيث قام الباحث بعرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المختصين في مجال ادارة الاعمال والبحـــث العلمي في بعض الجامعات اليمنية والملحق رقم (1) يوضح اسماء المحكمين الذين قـــاموا مشكورين بتحكيم اداة الدراسة ، وقد ابدى المحكمين آرائهم واقتراحاتهم وملاحظاتهم فـــي مدى ملائمة العبارات لقياس ما وضعت له ومدى وضوح هذه العبارات ومناسبتها وكفايتها لكل مجالات ومتغيرات الدراسة .

واستنادا الى ملاحظات وتوجيهات المحكمين قام الباحث بعـــد العـــودة للمشـــرف بـــإجراء التعديلات المتفق عليها وبلغ عدد عبارات الاستبانة فـــي صـــورتها النهائيـــة (20) فقـــرة والملحق رقم (1) يوضح الاستبانة في صورتها النهائية .

ثانياً: ثبات الاداة:

ويقصد بثبات اداة الدراسة : التأكد من ان الاجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الاشخاص ذاتهم وللتحقق من الصدق والثبات تم تطبيق الأداة على عينة استطلاعية وتم حساب معامل الفاكرونباخ والصدق الذاتي كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (1) يوضح قيم معامل الثبات والصدق الذاتي لمتغيري الدراسة

المتغير	عدد الفقرات	قيمة معامل الفا كرونباخ	الصدق الذاتي
المحور الأول: ارتفاع سعر صرف العملة اليمنية	10	.94	97%
المحور الثاني: انخفاض سعر صرف العملة اليمنية	10	.91	96%
الاداة ككل	**20**	**.93**	**99%**

يتضح من جدول(1) أن جميع معاملات الثبات أكبر من الحد الأدنى المحددة لقبول ثبات الأداة، وذلك على مستوى كل متغير، وهذا يعني توفر خاصية الثبات في كافة محاور أداة البحث الحالي وبدرجة مرتفعة، فقد تراوحت قيمة معامل الثبات للمحاور بين (0.91 ، 0.94)، وهي قيم مرتفعة وتؤكد صلاحية الأداة لأغراض البحث.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

لتحقيق اهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها فقد تم استخدام العديد من الاساليب الاحصائية المناسبة باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (spss) على النحو التالي :

- قامت الباحثات بترميز وادخال البيانات الى الحاسب الالي
- قامت الباحثات باختبار الفا كرونباخ والصدق الذاتي لمعرفة مدى ثبات وصدق ادة الدراسة
- تم حساب التكرارات والنسب المئوية لحساب تكرار ونسبة البيانات العامة لأفراد العينة .

تحليل أراء عينة الدراسة

كيفية احتساب التقدير اللفظي (الحكم) :

جدول (2) يوضح طريقة احتساب التقدير اللفظي لفقرات ومحاور الدراسة

اذا كان المتوسط	اذا كانت النسبة	التقدير اللفظي
من 1 الى 1.79	0 % إلى36%	منخفضة جدا
من 1.80 الى 2.59	36.1% إلى 51.8%	منخفضة
من 2.60 الى 3.39	52% إلى 68%	متوسطة
من 3.40 الى 4.19	68.1% إلى 84%	عالية
من 4.20 الى 5	84.1% إلى 100%	عالية جدا

- **عرض نتائج البحث**

أولاً: خصائص افراد عينة الدراسة واراءهم

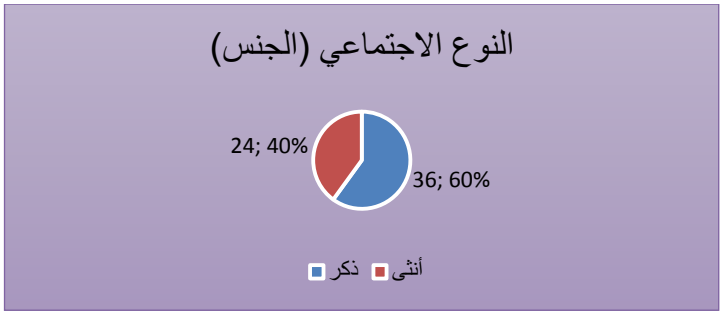
توزيع افراد العينة حسب النوع :

جدول رقم (2) يوضح توزيع افراد العينة حسب متغير النوع

		التكرار	النسبة
النوع	**ذكر**	36	**%60**
	أنثى	24	**%40**
	الإجمالي	60	100.0

يتضح من الجدول (2) أعلاه الخاص **بالنوع الاجتماعي** أنَّ أغلب أفراد العينة من فئة الذكور حيث بلغ عددهم (36) فرداً وبنسبة مئوية بلغت (60%) من إجمالي العينة الكلية بينما اقل أفراد العينة من (الإناث) حيث بلغ عددهم (24) فرداً وبنسبة مئوية لم تتجاوز (40%)–من إجمالي العينة الكلية، وهذا يشير إلى أن اغلب من مجتمع البحث من الذكور.

شكل رقم (1) يوضح توزيع افراد العينة حسب متغير النوع



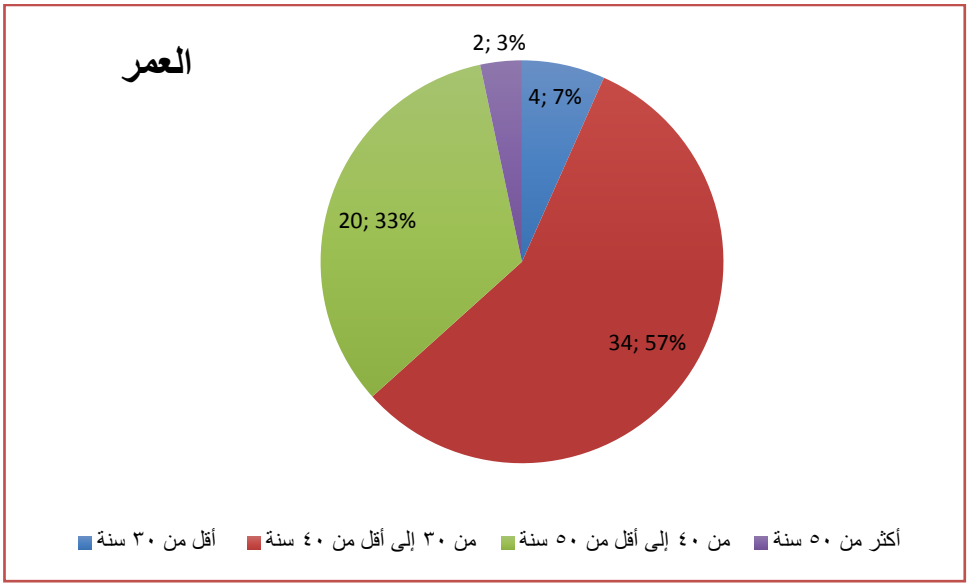
توزيع افراد العينة حسب العمر :

جدول رقم (3) يوضح توزيع افراد العينة حسب متغير العمر

		التكرار	النسبة
العمر	أقل من 30 سنة	**4**	**7%**
	من 30 إلى أقل من 40 سنة	**34**	**57%**
	من 40 إلى أقل من 50 سنة	**20**	**33%**
	أكثر من 50 سنة	2	3%
	الإجمالي	60	100.0

يتضح من الجدول (3) أعلاه الخاص **بالفئات العمرية** أنَّ أغلب أفراد العينة من" الفئة العمرية " من 30 إلى أقل من 40 سنة: حيث بلغ عددهم (34) فرداً وبنسبة (57%) من إجمالي العينة الكلية بينما اقل أفراد العينة من الفئة العمرية " أكثر من 50 سنة " حيث بلغ عددهم (2) فرداً وبنسبة مئوية(3%) من إجمالي العينة الكلية، وهذا يشير إلى أن اعمار المبحثين في سن العمل والإنتاج ومن ذوي الخبرات والكفاءات حيث أنه في المرحلة المتوسطة مع العمر وهي فئة العمل والإنتاج.

الشكل رقم (2) يوضح توزيع افراد العينة حسب متغير العمر



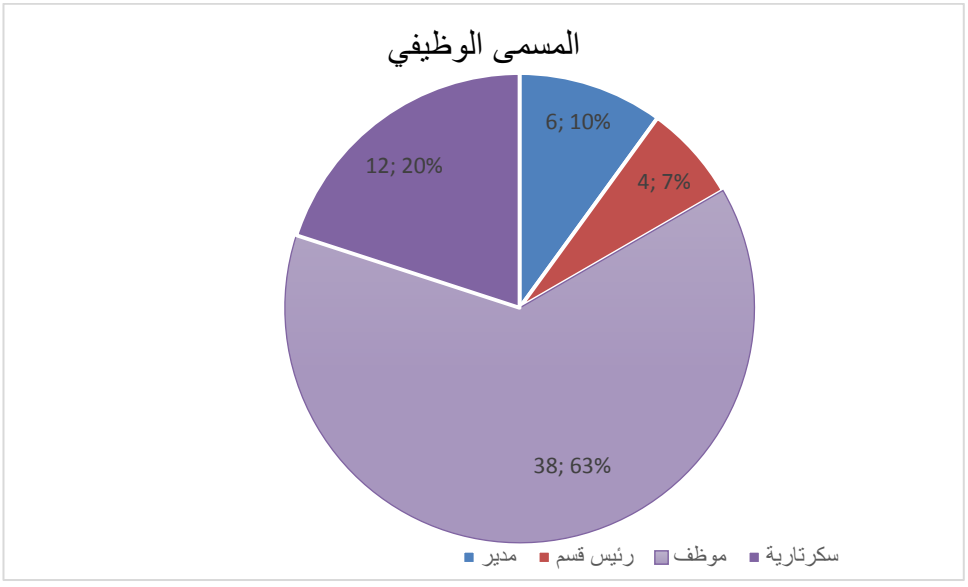
توزيع افراد العينة حسب المسمى الوظيفي :

جدول رقم (4) يوضح توزيع افراد العينة حسب متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي		التكرار	النسبة
المسمى الوظيفي	مدير	6	10%
	رئيس قسم	4	7%
	موظف	38	63%
	سكرتارية	12	20%
	الإجمالي	**60**	100.0

يتضح من الجدول (4) أعلاه الخاص **بالمسمى الوظيفي** أنَّ أغلب أفراد العينة من " يعملون بوظيفية " موظف حيث بلغ عددهم (38) فرداً وبنسبة مئوية بلغت (63%) من إجمالي العينة الكلية بينما اقل أفراد العينة من يعملون بوظيفة" رئيس قسم" حيث بلغ عددهم (4) فرداً وبنسبة مئوية بلغت(7%) من إجمالي العينة الكلية، وهذا يشير إلى أن المبحوثين يعملون مدراء عموم وهذا مؤشر ايجابي ويساهم في تحقيق أهداف البحث باعتبارهم الأكثر اختصاصاً من غيرهم.

جدول رقم (3) يوضح توزيع افراد العينة حسب متغير المسمى الوظيفي



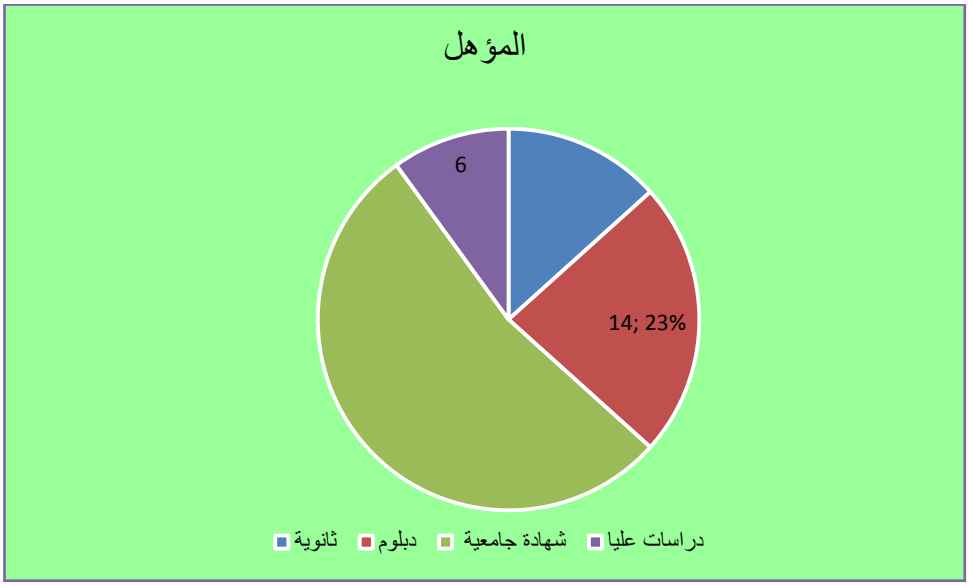
توزيع افراد العينة حسب المؤهل العلمي :

جدول رقم (5) يوضح توزيع افراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي		التكرار	النسبة
المؤهل العلمي	ثانوية	**8**	**13%**
	دبلوم	**14**	**23%**
	شهادة جامعية	**32**	**54%**
	دراسات عليا	**6**	**10%**
	الإجمالي	**60**	100.0

يتضح من الجدول (5) أعلاه الخاص **بالمؤهل العلمي** أنَّ أغلب أفراد العينة من الحاصلين على مؤهل" شهادة جامعية" حيث بلغ عددهم (32) مفردة وبنسبة مئوية بلغت (54%) من إجمالي العينة الكلية بينما اقل أفراد العينة من" حاصلين على مؤهل " دراسات عليا" حيث بلغ عددهم (6) مفردات وبنسبة مئوية (10%) من إجمالي العينة الكلية، وهذا يشير إلى " أن أغلب المبحوثين من الفئة المتعلمة والمتخصصة والحاصلة على درجة البكالوريوس وهذا مؤشر إيجابي.

شكل رقم (4) يوضح توزيع افراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي



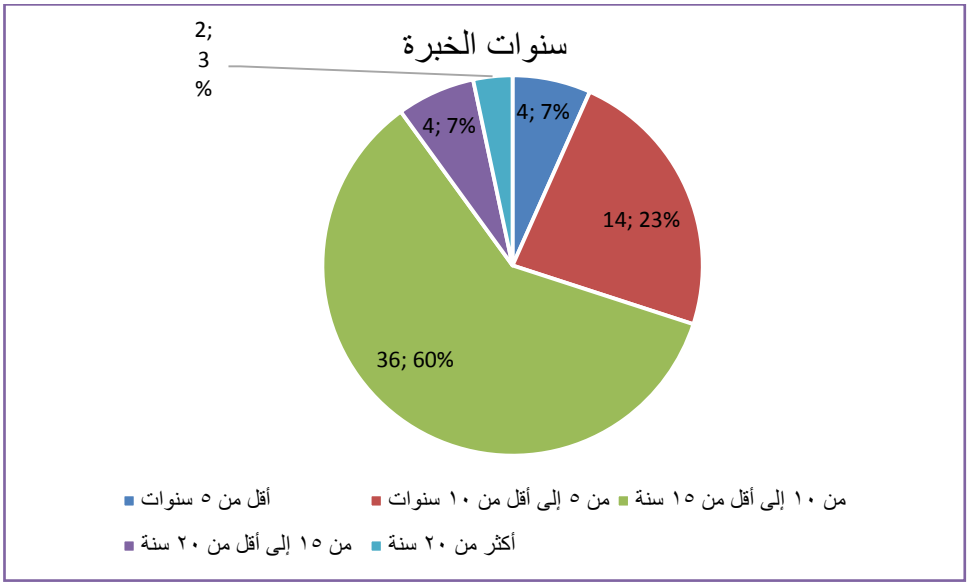
توزيع افراد العينة حسب سنوات الخبرة :

جدول رقم (6)يوضح توزيع افراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة

عدد سنوات الخدمة		التكرار	النسبة
عدد_ سنوات_ الخدمة	أقل من 5 سنوات	**4**	**7%**
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	**14**	**23%**
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	**36**	**60%**
	من 15 إلى أقل من 20 سنة	**4**	**7%**
	أكثر من 20 سنة	2	3%
	الاجمالي	60	100.0

يتضح من الجدول (6) أعلاه الخاص **بسنوات الخبرة** أنَّ أغلب أفراد العينة " بلغت سنوات الخدمة لديهم (من 10 إلى أقل من 15 سنة) حيث بلغ عددهم (18) مفردة وبنسبة مئوية بلغت (60%) من إجمالي العينة الكلية بينما اقل أفراد العينة والذي خدموا (أكثر من 20 سنة) حيث بلغ عددهم (1) مفردة وبنسبة مئوية بلغت(3%) من إجمالي العينة الكلية، وهذا يشير إلـــى أن المبحوثين لديهم خبرة كبيرة متوسطة في العمل

شكل رقم (5) يوضح توزيع افراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة



معرفة وتحليل اراء عينة الدراسة حول فقرات محاور الاداة

سوف يتناول هذا الجزء اراء واجابات افراد عينة الدراسة حول فقرات ومحاور الاداة وذلك كما يلي:

جدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة للمحورين

الرقم		المتوسط النظري =3			N= (60)	
	المحاور	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	التقرير اللفظي
1	المحور الأول: ارتفاع سعر صـــرف العملة اليمنية	الأول	3.61	1.02	72%	عالية
2	المحور الثاني: انخفاض سعر صرف العملة اليمنية	الثاني	3.27	0.71	65%	متوسطة
المحورين ككل			3.44	0.87	61%	متوسطة

يتبين من جدول (7) ان المتوسط العام للمحورين ككل حصلت على متوسط حسابي قدره(3.44) أي بدرجة أكبر من المتوسط النظري البالغ(3) وانحراف معياري قدره (0.87) وبتقدير لفظي ودرجة متوسطة وهذا يدل على أن أن هناك تقارب في إجابات المبحوثين حول تأثير ارتفاع وانخفاض سعر صرف العملية اليمنية على الواردات اليمنية. كما يتضح من الجدول السابق رقم (7) وأن المحور الاول والذي ينص على ارتفاع سعر صرف العملة اليمنية حصل على اعلى ترتيب " المرتبة الأولى" و بمتوسط حسابي بلغ(3.61) أي بدرجة أكبر من المتوسط النظري البالغ(3) وانحراف معياري قدره (0.71) وأن المحور الثاني والذي ينص على : (انخفاض سعر صرف العملة اليمنية) حصل على اقل ترتيب حيث جاء في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي(2.27) أي بدرجة أقل من المتوسط النظري البالغ(3) وانحراف معياري قدره (0.71) وتفسر الباحثات ذلك بأن تأثير الارتفاع في سعر الصرف للعملة اليمنية تأثيره على الواردات اليمنية أكثر وبالتالي فلا بد من قيام الجهات المختصة ممثلة بقيادة البنك المركزي اليمني بتقديم

الحلول المناسبة للمحافظة على استقرار سعر صرف العملة اليمنية مقابل العملات الأجنبية وخاصة الدولار والريال السعودي.

جدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة لفقرات المحور الأول / المحور الأول: ارتفاع سعر صرف العملة اليمنية

م		المتوسط النظري =3		N= (60)		
	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	التقرير اللفظي
1	ارتفاع سعر صرف الريال اليمني يؤدي إلى انخفاض اسعار الواردات.	الأولى	3.61	1.02	72%	عالية
2	العدوان يؤثر سلبيا على أسعار صرف العملة اليمنية.		3.26	1.00	65%	متوسطة
3	ارتفاع سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية يساهم في تحسين الاقتصاد الوطني.		3.04	1.12	61%	متوسطة
4	زيادة الصادرات اليمنية تساهم في ارتفاع سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية.		3.41	1.04	68%	عالية
5	ارتفاع سعر صرف الريال اليمني يساهم في شراء الواردات بأسعار معقولة تناسب مستوى دخل المواطن اليمني.		3.32	0.96	66%	متوسطة
6	اهتمام الدولة بالمحافظة على أسعار صرف الريال اليمني مرتفعا يسهل شراء الكثير من الواردات وبأسعار مناسبة		3.50	1.07	70%	عالية
7	الاهتمام بالناتج المحلي يساهم في ارتفاع أسعار صرف الريال اليمني.		3.05	1.06	61%	متوسطة
8	تتأثر الواردات اليمنية بتغير أسعار الصرف عالمياً		3.26	1.00	65%	متوسطة
9	يحرص البنك المركزي اليمني على إبقاء سعر صرف الريال اليمني مرتفعا من خلال ضخ العملة الأجنبية على السوق اليمنية.	العاشرة والاخيرة	2.45	1.06	50%	منخفضة
10	تفضيل المنتجات الأجنبية على المنتجات المحلية يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية.		2.99	1.03	60%	متوسطة
المحور الأول: ارتفاع سعر صرف العملة اليمنية			3.19	1.03	64%	متوسطة

يتبين من جدول (8) أن المحور الأول والذي ينص على (ارتفاع سعر صرف العملة اليمنية)حصل على نسبة متوسطة حيث بلغ المتوسط حسابي لهذا المحور قدره(3.19) أي بدرجة أعلى من المتوسط النظري البالغ(3) وانحراف معياري قدره (1.03) وهذا يدل على أن ارتفاع سعر صرف العملية اليمنية مقابل العملات الأجنبية يؤدي إلى انخفاض سعر الواردات اليمنية وهذا مؤشر ايجابي.

أما بالنسبة لفقرات المحول الأول فأننا نلاحظ من الجدول السابق رقم (10) بأن الفقرة رقم (1) والتي تنص على :(ارتفاع سعر صرف الريال اليمني يؤدي إلى انخفاض اسعار الواردات) حصلت على أعلى مرتبة حيث جاءت في المرتبة الاولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.61) أي بدرجة أكبر من المتوسط النظري البالغ(3) وانحراف معياري قدره (1.02) وبتقدير لفظي ومستوى " عالية".

كما نلاحظ من الجدول السابق ايضاً بأن الفقرة رقم (9) من الجدول السابق رقم (10) والذي تنص على : (يحرص البنك المركزي اليمني على إبقاء سعر صرف الريال اليمني مرتفعا من خلال ضخ العملة الأجنبية على السوق اليمنية) جاءت في المرتبة العاشرة والأخيرة وبمتوسط حسابي(3.04) أي بدرجة أعلى من المتوسط النظري البالغ(3) وانحراف معياري قدره (1.12) وبدرجة متوسطة، ويفسر الباحث ذلك بأن هناك قصور من قبل البنك اليمني في وضع حلول صحيحة لمشكلة ارتفاع وانخفاض أسعار صرف العملة اليمنية مقابل العملات الأجنبية وهذا يؤثر على الاقتصاد بالتالي يؤثر على ارتفاع أسعار الواردات اليمنية.

جدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة لفقرات المحور الثاني : انخفاض أسعار صرف العملة اليمنية

م	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	التقرير اللفظي
		المتوسط النظري =3			N= (60)	
1	انخفاض سعر صرف العملة اليمنية يؤدي الى ارتفاع قيمة الواردات.	الأولى	3.70	1.02	74%	عالية
2	من أسباب انخفاض سعر صرف العملة اليمنية عدم وجود استقرار سياسي.	الثانية	3.61	1.00	72%	عالية
3	من أسباب انخفاض سعر صرف العملة اليمنية عدم وجود استقرار اقتصادي.	الرابعة	3.41	1.04	68%	عالية
4	عدم الاهتمام بالصادرات المحلية يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة اليمنية وبالتالي يؤثر على قيمة الواردات.	الثامنة	3.05	1.06	61%	متوسطة
5	الاعتماد الكبير على الواردات الخارجية سبب من أسباب انخفاض سعر صرف العملة اليمنية.	السادسة	3.26	1.00	65%	متوسطة
6	انخفاض سعر صرف العملية اليمنية يضاعف من المشاكل الاقتصادية ويؤثر على حياة المواطنين بسب اعتمادهم على الواردات بشكل كبير.	التاسعة	2.99	1.03	60%	متوسطة
7	انخفاض قيمة صرف العملة اليمنية يحدث بسبب الاعتماد على الاستيراد بالعملات الصعبة " **الدولار والسعودي**"	العاشرة والأخيرة	2.41	1.04	48%	منخفضة
8	كلما انخفض سعر العملة اليمنية كما ازدادت أسعار الواردات	السابعة	3.20	1.03	64%	متوسطة
9	ينبغي على الدولة القيام بواجبها تجاه انخفاض قيمة العملة اليمنية من خلال الاهتمام بتنمية الصادرات اليمنية.	الخامسة	3.32	0.96	66%	متوسطة
10	خفض سعر صرف العملة اليمنية يجعل واردات الدولة أكثر تكلفة على المستهلك المحلي.	الثالثة	3.44	1.03	69%	عالية
	المحور الثاني: انخفاض أسعار صرف العملة اليمنية		3.22	1.01	64%	متوسطة

يتبين من جدول (11) ان المحور الثاني والذي ينص على" انخفاض أسعار صرف العملة اليمنية على " حصل على نسبة متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المحول ككل(3.22) أي بدرجة أكثر من المتوسط النظري (3) وبانحراف معياري قدره (1.01) ونسبة مئوية بلغت (64%) وهي نسبة متوسطة، وتدل هذه النتيجة على أن انخفاض أسعار صرف العملة اليمنية يساهم في ارتفاع قيمة الواردات اليمنية .

أما بالنسبة لفقرات المحول الثاني فقد اتضح من الجدول السابق رقم (10) بأن الفقرة رقم (1) والتي تنص على : (انخفاض سعر صرف العملة اليمنية يؤدي الى ارتفاع قيمة الواردات) حصلت على أعلى ترتيب حيث جاءت في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ(3.70) أي بدرجة أكبر من المتوسط النظري (3) وانحراف معياري قدره (1.02) وبتقدير لفظي ونسبة " عالية"

كما أن الفقرة رقم(7) من الجدول السابق رقم (10) والتي تنص على " انخفاض قيمة صرف العملة اليمنية يحدث بسبب الاعتماد على الاستيراد بالعملات الصعبة " الدولار والسعودي" " جاءت في المرتبة العاشرة و والأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ(2.41) أي بدرجة اقل من المتوسط النظري (3) وانحراف معياري قدره (1.04) وبدرجة منخفضة، وتفسر الباحثات ذلك بأن الاعتماد على الاستيراد بالعملات الاجنبية يؤثر كثيرا على قيمة العملة المحلية " الريال اليمني".

الفصل الرابع

عرض النتائج والتوصيات

النتائج

التوصيات

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

لقد توصلت الباحثات إلى العديد من النتائج أهمها

- تقلبات أسعار صرف العملة توثر على الواردات اليمنية" في حالة الارتفاع أو الأنخفاض.
- أن الواردات اليمنية تتأثر تأثرا مباشراً بارتفاع وانخفاض سعر صرف العملة المحلية " الريال اليمني" أمام العملات الأجنبية " الدولار" والريال السعودي
- ارتفاع سعر صرف الريال اليمني يؤدي إلى انخفاض اسعار الواردات اليمنية.
- انخفاض سعر صرف العملة اليمنية يؤدي الى ارتفاع قيمة الواردات.
- ارتفاع سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية يساهم في تحسين الاقتصاد الوطني.
- ارتفاع سعر صرف الريال اليمني يساهم في شراء الواردات بأسعار معقولة تناسب مستوى دخل المواطن اليمني.
- الاعتماد الكبير على الواردات الخارجية سبب من أسباب انخفاض سعر صرف العملة اليمنية.
- انخفاض سعر صرف العملية اليمنية يضاعف من المشاكل الاقتصادية ويؤثر على حياة المواطنين بسب اعتمادهم على الواردات بشكل كبير.
- انخفاض قيمة صرف العملة اليمنية يحدث بسبب الاعتماد على الاستيراد بالعملات الصعبة " الدولار والسعودي"
- اهتمام الدولة بالمحافظة على أسعار صرف الريال اليمني مرتفعا يسهل شراء الكثير من الواردات وبأسعار مناسبة
- الاهتمام بالناتج المحلي يساهم في ارتفاع أسعار صرف الريال اليمني.
- تتأثر الواردات اليمنية بتغير أسعار الصرف عالمياً
- تفضيل المنتجات الأجنبية على المنتجات المحلية يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية.

- ❖ خفض سعر صرف العملة اليمنية يجعل واردات الدولة أكثر تكلفة على المستهلك المحلي
- ❖ زيادة الصادرات اليمنية تساهم في ارتفاع سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية.
- ❖ عدم الاهتمام بالصادرات المحلية يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة اليمنية وبالتالي يؤثر على قيمة الواردات.
- ❖ العدوان يؤثر سلبيا على أسعار صرف العملة اليمنية.
- ❖ كلما انخفض سعر العملة اليمنية كما ازدادت أسعار الواردات
- ❖ من أسباب انخفاض سعر صرف العملة اليمنية عدم وجود استقرار اقتصادي.
- ❖ من أسباب انخفاض سعر صرف العملة اليمنية عدم وجود استقرار سياسي.
- ❖ يحرص البنك المركزي اليمني على إبقاء سعر صرف الريال اليمني مرتفعا من خلال ضخ العملة الأجنبية على السوق اليمنية.
- ❖ ينبغي على الدولة القيام بواجبها تجاه انخفاض قيمة العملة اليمنية من خلال الاهتمام بتنمية الصادرات اليمنية.

التوصيات

بناء على النتائج السابقة توصي الباحثات بالعديد من التوصيات أهمها:

1. تقترح الباحثات اجراء المزيد من الدراسات والأبحاث في هذا المجال مستقبلا ، بالاستعانة بنتائج هذه الدراسة والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث وبما يساهم في استقرار سعر الصرف.
2. توصي الباحثات بالاستفادة من نتائج هذه الدراسة والرفع بها إلى الجهات ذات العلاقة لتطبيق ما جاء فيها مستقبلاً .
3. ينبغي على البنك المركزي اليمني القيام بواجبه تجاه العملة المحلية " الريال اليمني" والمحافظة على استقرار أسعار العملة
4. ينبغي على البنك المركزي أن يسعى إلى ان يكون لديه احتياطي كبير من النقد الأجنبي حتى يمكن من المحافظة على استقرار أسعار العملة وخاصة المحافظة على سعر الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية
5. ينبغي على الجهات المعنية الأهتمام بالتنمية الاقتصادية اليمنية وعدم الاعتماد بشكل كلي على الواردات من الخارج.

المراجع

1. احسان العقلة، تعريف السياسة النقدية،2015م.
2. أحمد بتال ، مفهوم السياسية النقدية وأهدافها ، 2009م.
3. أحمد محمد المصري، أسباب صعود وهبوط سعر العملة،2015م.
4. بدر نبيه أرسانيوس، "تقييم دور المعايير المحاسبية المصرية في مجال تعظيم منفعة وجودة البيانات والمعلومات والإفصاح لأغراض زيادة حجم وقيمة التداول في سوق الأوراق المالية – دراسة نظرية تطبيقية"، مجلة التكاليف، الجمعية العربية للتكاليف، السنة التاسعة والعشرون، العدد رقم 2، 2000م.
5. جمال بن دعاس، السياسة النقدية فى النظامين الإسلامي والوضعي، دار الخلدونية– الطبعة الاولي2007م.
6. الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، صنعاء 2003م ،2004م.
7. الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، صنعاء1996م.
8. الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، صنعاء2000م.
9. الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، صنعاء2001م.
10. الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، صنعاء2002م.
11. سيمون ، ب . برنييه ، أصول الاقتصاد الكلي ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، 1989م
12. شريف البارودي، "تحليل الأساليب التأثير على النتائج والمراكز المالية وأثرها على جودة بالقوائم المالية مع دراسة اختبارية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة – جامعة عين شمس، السنة السادسة، العدد رقم 2002،1م.
13. صبحي تاديس قريصة، مدحت محمد العقاد ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية، بيروت ، 1983م.
14. صبحي تاديس قريصة، مدحت محمد العقاد ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية، بيروت ، 1983م.
15. عاشور فني، السياسة النقدية وأدواتها ،2010م .
16. عبد الحق بوعتروس، أثر تغير سعر الصرف على الأسعار المحلية ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد9، جامعة قسنطينة، الجزائر،2000م.

17. عبد الكريم، بحث جاهز حول السياسة النقدية،2009م.
18. عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003م.
19. عدنان خالد التركي : السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، مؤسسة الرسالة عمان،2015م.
20. غانم سلطان أمان. تجارة الكويت الخارجية بين عامي1989م و1999م ، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الرابع.2003م ،الكويت .
21. فائق شقير، عاطف الأخرس وعبد الرحمان سالم، محاسبة البنوك ، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2000م.

الملاحق

الجمهورية اليمنية
جامعة المستقبل
كلية العلوم الإدارية والإنسانية

اسئلة الاستبانة

الأخوة/ مدراء وموظفين كاك بنك **المحتـــــرمون**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد

نتوجه إليكم بالتقدير والاحترام أملين تعاونكم في الرد على أسئلة اســتبيان البحــث حــول موضوع: تقلبات أسعار الصرف وآثرها على الواردات اليمنية دراسة تطبيقية على البنوك اليمنية العاملة في أمانة العاصمة صنعاء.

وعليه: نأمل تعاونكم مع الباحثات

وتقبلوا خالص التحية والتقدير،،

الباحثات:

رشا محمد مسعد الطلحي

حنين توفيق حمود القدسي

أمل يحيى يحيى الحبابي

ابتسام علي احمد الميل

ياسمين عبد الله العطري

الجـــزء الأول : **المعلومات الشخصية** :

يرجى التكرم بوضع علامة (√) أمام الإجابة المناسبة:

1) **الجنس:** ذكر [ ] أنثى [ ]

2) **العمر:**

أ ــ أقل من 30 سنة [ ] ب ــ من 30 إلى أقل من 40 سنة[ ]

ج ــ من 40 إلى أقل من 50 سنة [ ]د ــ أكثر من 50 سنة [ ]

3) **الوظيفة:**

أ ــ مدير ..... [ ] ب ــ رئيس قسم [ ]

ج ــ موظف[ ] د ــ سكرتارية [ ]

4) **المؤهل العلمي :**

أ ــ ثانوية [ ] ب ــ دبلوم [ ]

ج ــ شهادة جامعية [ ] د ــ دراسات عليا [ ]

5) سنوات الخبرة:

أ ــ أقل من 5 سنوات [ ] ب ــ من 5 إلى أقل من 10 سنوات [ ]

ج ــ من 10 إلى أقل من 15 سن [ ] د ــ من 15 إلى أقل من 20 سنة [ ]

هـــ ــ أكثر من 20 سنة [ ]

الجـــــزء الثانـــي: المعلومات الموضوعية:

المحور الأول: ارتفاع سعر صرف العملة اليمنية

م	العبـــــــــــــــارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	ارتفاع سعر صرف الريال اليمني يؤدي إلى انخفاض اسعار الواردات اليمنية.					
2	العدوان يؤثر سلبيا على أسعار صرف العملة اليمنية.					
3	ارتفاع سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية يساهم في تحسين الاقتصاد الوطني.					
4	زيادة الصادرات اليمنية تساهم في ارتفاع سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية.					
5	ارتفاع سعر صرف الريال اليمني يساهم في شراء الواردات بأسعار معقولة تناسب مستوى دخل المواطن اليمني.					
6	اهتمام الدولة بالمحافظة على أسعار صرف الريال اليمني مرتفعا يسهل شراء الكثير من الواردات وبأسعار مناسبة					
7	الاهتمام بالناتج المحلي يساهم في ارتفاع أسعار صرف الريال اليمني.					
8	تتأثر الواردات اليمنية بتغير أسعار الصرف عالمياً					
9	يحرص البنك المركزي اليمني على إبقاء سعر صرف الريال اليمني مرتفعا من خلال ضخ العملة الأجنبية على السوق اليمنية.					
10	تفضيل المنتجات الأجنبية على المنتجات المحلية يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية.					

المحور الثاني: انخفاض سعر صرف العملة اليمنية

م	العبـــــــــــــــارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	انخفاض سعر صرف العملة اليمنية يؤدي الى ارتفاع قيمة الواردات.					
2	من أسباب انخفاض سعر صرف العملة اليمنية عدم وجود استقرار سياسي.					
3	من أسباب انخفاض سعر صرف العملة اليمنية عدم وجود استقرار اقتصادي.					
4	عدم الاهتمام بالصادرات المحلية يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة اليمنية وبالتالي يؤثر على قيمة الواردات.					
5	الاعتماد الكبير على الواردات الخارجية سبب من أسباب انخفاض سعر صرف العملة اليمنية.					
6	انخفاض سعر صرف العملية اليمنية يضاعف من المشاكل الاقتصادية ويؤثر على حياة المواطنين بسب اعتمادهم على الواردات بشكل كبير.					
7	انخفاض قيمة صرف العملة اليمنية يحدث بسبب الاعتماد على الاستيراد بالعملات الصعبة " **الدولار والسعودي**"					
8	كلما انخفض سعر العملة اليمنية كما ازدادت أسعار الواردات					
9	ينبغي على الدولة القيام بواجبها تجاه انخفاض قيمة العملة اليمنية من خلال الاهتمام بتنمية الصادرات اليمنية.					
10	خفض سعر صرف العملة اليمنية يجعل واردات الدولة أكثر تكلفة على المستهلك المحلي.					

شاكرين تعاونكم،